



كتاب المنار
في علم الأصول



يكنى



٧٤

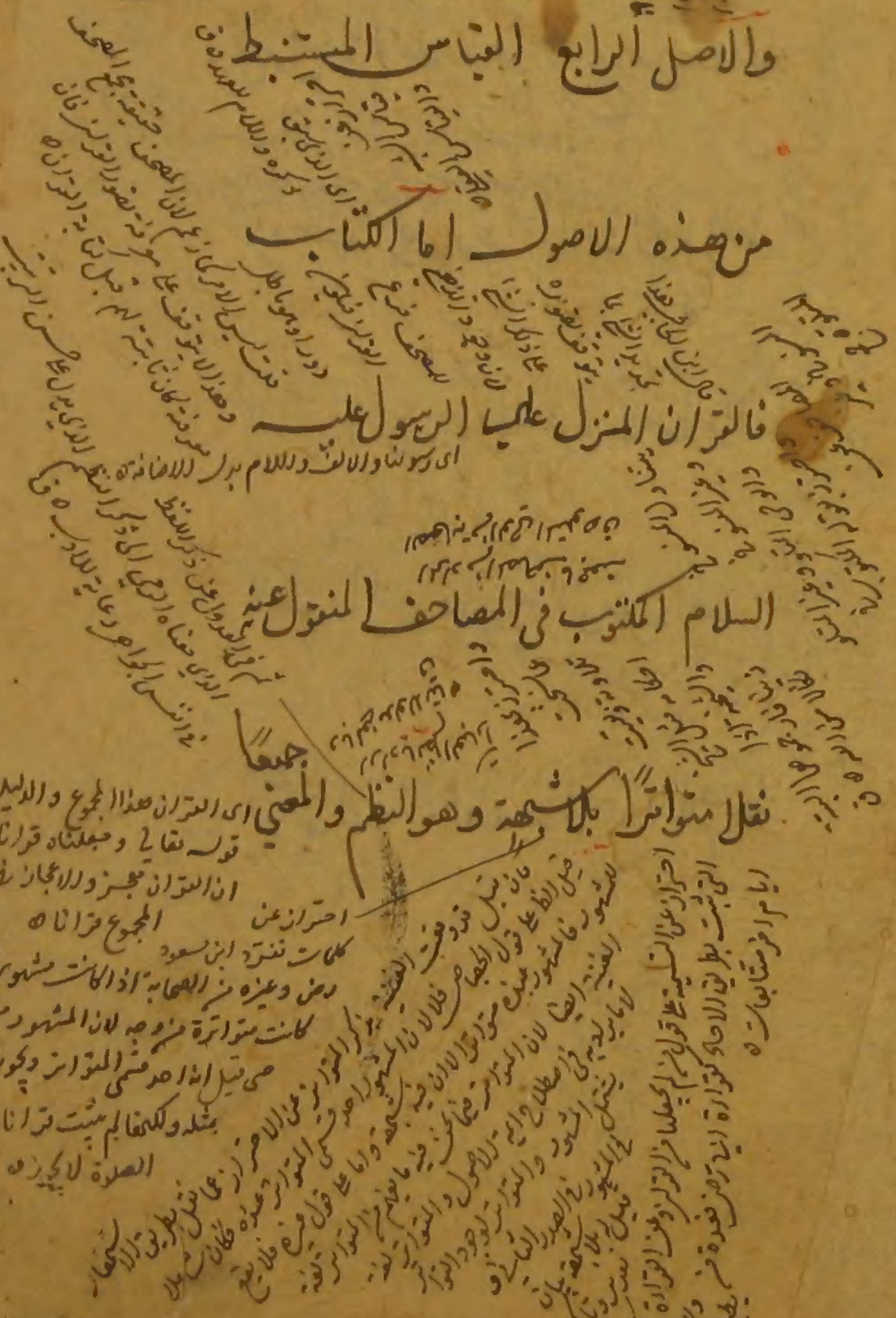
الكتاب
في علم
الأصول
الحق

الكتاب
في علم
الأصول

الكتاب والسنة والا جماع

والله

لشارع على المشروعة كذا وكذا



والجميع والليل عليه وجها
وجعلناه قرانا انجسالا
سروا العجاز في القبط وال
وع قرانا ه
والا نشت مشورة لاشا انا
لان المشور متواتر العز
الى المتواتر ويحوز الزيادة
لم يثبت قرانا قطعا حثا
ملوة لا يزيرو

في قول عانة العلماء وهو الصحيح من مذهب
 انما حنيئة رضي الله عنه لا لانه لم يجعل النظم
 لازما في حق جوار الصلوة خاصة واقام
 النظم والمعني فيما يرجع الى معرفة احكام
 الشئ اربعة الاول في وجه النظم صيغة

في قول عانة العلماء وهو الصحيح من مذهب

انما حنيئة رضي الله عنه لا لانه لم يجعل النظم

لازما في حق جوار الصلوة خاصة واقام

النظم والمعني فيما يرجع الى معرفة احكام

الشئ اربعة الاول في وجه النظم صيغة

في قول عانة العلماء وهو الصحيح من مذهب

انما حنيئة رضي الله عنه لا لانه لم يجعل النظم

لازما في حق جوار الصلوة خاصة واقام

لان النظم لا يكون الا في الصلاة على ما مدلول واحد
 وهو انما هو اذ لا يكون الا في الصلاة على ما مدلول واحد
 العام اذ لا يكون الا في الصلاة على ما مدلول واحد

ولغة في اربعة الخاص وهو كل لفظ وضع

لمعني معلوم على الانفراد والعام وهو كل لفظ

او كل اسم وضع لمعني معلوم على الانفراد والعام

وسهل لفظ ينتظم جمعا من المعاني لفظا

او معني وحكمه انه يوجب الحكم فيما تاوله قطعاً

في قول عانة العلماء وهو الصحيح من مذهب

انما حنيئة رضي الله عنه لا لانه لم يجعل النظم

لازما في حق جوار الصلوة خاصة واقام

في قول عانة العلماء وهو الصحيح من مذهب

انما حنيئة رضي الله عنه لا لانه لم يجعل النظم

لازما في حق جوار الصلوة خاصة واقام

النظم والمعني فيما يرجع الى معرفة احكام

الشئ اربعة الاول في وجه النظم صيغة

في قول عانة العلماء وهو الصحيح من مذهب

انما حنيئة رضي الله عنه لا لانه لم يجعل النظم

وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنسب وهو ما
الظاهر للفقهاء وهو الاطلاق والاشارة في

فانكوا ما طالب لكم من الشئ فلا تش

وبما فانه ظاهر في الاطلاق نص في بيان العدد
لا يبين الكلام لاجله والمفسر وسو ما ارداد وهو ما

تختلف الباطنة جمع
المراد من العدد لان المراد من العدد هو العدد
الظاهر في الكلام وهو ما ارداد وهو ما

وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنسب وهو ما
الظاهر للفقهاء وهو الاطلاق والاشارة في

احتمال التناول الخفيص
ان كان عامه

ولا انما يحتمل الشئ فاذا ارداد قوة واحكم المراد
فان قيل انما لا يغير مطابق للمثل لان المثل

من التبدل سمى محكما وانما يظهر التناقض في

وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنسب وهو ما
الظاهر للفقهاء وهو الاطلاق والاشارة في

وهو ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة والنسب وهو ما
الظاهر للفقهاء وهو الاطلاق والاشارة في

فأما خفية "في حق الطوار والنباش لاختصاصهما

المجلس وصحرا ارد حمت فيه المعاني فاسببه المراد به

1
-2-

منه بعراض غير الصيغة لا ينال الا بالبر
فانها خفية في حق الطوار والبناء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

استبها لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 اربوا وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

المراد به الي ان ياتي به البيان وضد الحكم المكتبة

وصولا لطريق لدركه اصلا حتى سقط طلبه وحكمه

التوقف فيه ابدأ على اعتقاد حقيقة المراد

اراد الله تعالى ان يكون العلم انما

اراد به في الدنيا فانه توقف على المراد

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في الحوار

والقسم الثالث في وجوه استعمال ذكر النظم

وجريانه في باب البيان وفي اربعة الحنية

والمجاز والفرع والكنية فالحنية اسم كل
 وكذا المجاز اذا المراد من كلمة ما لا تقا

له لاقال بينهما معنى كما في نسبة الشجاع اسدا وليد

اراد بالغة المعنى الخاص المستور اذ لو لم يكن خاصا اوله لم يكن مستورا كما صح الاستغناء
 لكونه اخصا مصابا ولا نسبة للجزء والجزء
 اسدا لعدم شهرة الكسرة بل هو من الوصف الذي
 وان كان من لوازمه من الوصف الذي
 استغنى به الكسرة عن الشجاع فيتم اعتقاد الكسرة
 لكونه الشجاع كما في قوله الشجاع اسدا وليد
 نسبة النبي و اسدا وهذا لان الكسرة لو
 جازت لم يكن اسم الكسرة حجة على حلاوة
 ولم يكن لوصف الكسرة منزهة عن الكلام ولان
 الخصاصة المستخرجة من كسرة البهيمية
 والتشبهات الخمسة فظهر على غير هذه

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

في قوله لا يدرك الابيان من جهة الجمل كاية
 في قوله وحكمه التوقف فيه على اعتقاد حنية

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بدينار ويشتري
 بدينارين او يشتري بدينارين
 ويبيع بدينار واحد

حالا او ذاتا كما في نسبة المطر سماء ولا نقار

سواء هذا البديل وهو نوعان احدهما ان نقار
 والمقادير التي فيها يكون بينه ما هو المشترك بين العدة والبر
 وهو ما تعلق به الحكم تعلق للايجاب او تعلق للافضاء

الحكم بالعدة كما نقار الحكم بالشراء وانما يوجب في
 الحكم بالعدة

استغارة من الطرفين لان العدة لم تشرع للاكتمال

والحكم لا يثبت للاباحة فاستوى للايقار نعمت
 من الطرفين

استغارة من الطرفين لان العدة لم تشرع للاكتمال

استغارة من الطرفين لان العدة لم تشرع للاكتمال

استغارة ولقد اقلنا مبنين قال ان اشترى

عبد فهو من فاشترى نصف عبد وباعه لم اشترى
 نصف

لا اشترى بعينه هذا النصف وقيل ان ملك لا يعين

ماله يجمع الكل في ملكه فان عني باءدما لا اشترى يعمل

ينبغي للموضفين لكن فيما فيه تخفيف عليه لا بعد

ونفيه تغليب عليه بصدقه القاهي ايضه فان عني بالشراء الملك حتى يشرط الاجتماع فيه فلا يعين النصف اليه في يصدق

على ما بيناه

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بدينار ويشتري
 بدينارين او يشتري بدينارين
 ويبيع بدينار واحد

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو ان يبيع بدينار ويشتري
 بدينارين او يشتري بدينارين
 ويبيع بدينار واحد

في القضا والثنائي افعال الفزع بما هو سبب محض

ليس بعد وصفه لانه افعال زوال ملك المتعة بالثاني

الفن تبعاً زوال ملك الرقبة وانه يوجب استغناء

الاصل للفزع والسبب للحكم دون عكسه لان افعال

الفزع باهمل في حكم العدم كاستغناء عن الفزع وهو نظير

في القضا والثنائي افعال الفزع بما هو سبب محض

الفن تبعاً زوال ملك الرقبة وانه يوجب استغناء

الاصل للفزع والسبب للحكم دون عكسه لان افعال

الفزع باهمل في حكم العدم كاستغناء عن الفزع وهو نظير

الجملة الناقصة اذا عطف على الكلام توفيق اول

الكلام على اخره لصحة وانقاره فاما الاول فنام

في نفسه وحكم المجاز وجود ما لا يريد به خاصا كان او عاماً

كما هو حكم الحقيقة ولهذا جعلنا لفظة الصاع في حد

ابن عمر رضي الله عنه لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين

في القضا والثنائي افعال الفزع بما هو سبب محض

الفن تبعاً زوال ملك الرقبة وانه يوجب استغناء

الاصل للفزع والسبب للحكم دون عكسه لان افعال

في القضا والثنائي افعال الفزع بما هو سبب محض

الفن تبعاً زوال ملك الرقبة وانه يوجب استغناء

الاصل للفزع والسبب للحكم دون عكسه لان افعال

الفزع باهمل في حكم العدم كاستغناء عن الفزع وهو نظير

الفزع باهمل في حكم العدم كاستغناء عن الفزع وهو نظير

الفزع باهمل في حكم العدم كاستغناء عن الفزع وهو نظير

ولا الصاع بالصاعين عما يماجد ويكابر وان
 انشأ في رحمه الله ذلك وقال لا عموم للجواز لانه ضروري
 يصار اليه توسعة وهذا باطل لان الجواز موجود في
 كتاب الله تعالى عن العجز والعذرات ومن
 حكم الحقيقة والجواز استحالة اجتماعهما مراد من
 بلفظ واحد كما استحال ان يكون الثوب الواحد
 على اللابس ملكا وعارية في زمان واحد ولهذا
 الواحد في استحقاق واحد استحالة في التوابع
 في اللفظ الواحد كونه حقيقة ومجازا في استحقاق
 وعارية استحالة بنسبة حقيقة فذلكم لان الثوب
 في حالة استحقاق المستقر مملوك واستقرار بنسبة المالك والمستقر
 وان اردت استحالة بنسبة شخص واحد مستقر ولكن المالك والمستقر
 لا يطابق لان المالك لا يملكه اجتماع الحقيقة والمجاز في اللفظ واحد
 في حالة واحدة باعتبار معينين فليكن لا باعتبار
 احد فليكن التوابع

قوله في زمان واحد فان قيل العارية اذا ارادها المالك
 وعارية في زمان واحد قلنا قلنا انما هو ضد العارية حقيقة
 لا مانع بغير عوصف والرفق عارية ماله فكيف يمكن ملكها مع

فان محمد رحمه الله في الجامع لو ان عريال اولاد علي
 اوصى بثبث ماله لمواليه لمعنى واحد فاشي
 النصف كان النصف الباقى في مردودا الى الورثة
 ولا يكون لموالي مولاه لان الحقيقة اريدت
 بهذا اللفظ فبطل الجواز وانما هم الامان فيما
 اذا استامنوا على مواليتهم وابنا بهم لان اسم
 الابناء والموالي طائر استناول المزوج لكن بطل
 والابناء والموالي دون المولى في
 والابناء بنسبة حقيقة فلا حاجة
 الى الاستعمال

انما هو بطلان ما ذهب اليه من ان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة

انما هو بطلان ما ذهب اليه من ان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة

انما هو بطلان ما ذهب اليه من ان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة

انما هو بطلان ما ذهب اليه من ان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة

انما هو بطلان ما ذهب اليه من ان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة
 لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة لان الجواز لا ينافي مع الحقيقة

عالمنا في الازمنة والاشياء والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة

العملية لتقدم الحقيقة بغير مجرد الاسم في
حقن الدم مضار كما لا شارة اذا دعي بها
الكافر الى نفسه يثبت للامان بصورة الشبهة

وان لم يكن ذلك حقيقة وانما ترك في الاستيمان
على الالباء والامهات اعتبار الصورة في الاجداد

والاجداد لان اعتبار الصورة لم يثبت احكم
في كل حال يكون بطريق السبعية وذلك انما يثبت

في كل حال يكون بطريق السبعية وذلك انما يثبت
في كل حال يكون بطريق السبعية وذلك انما يثبت

والامان في الازمنة والاشياء والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة

الاشياء في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة

بالفروع دون الاصول فان قيل قد قالوا في
حلف لا يضع قدمه في دار فلان انه يقع على الملك

ولا اجارة والعارية جميعا وحيث اذا دخل دارا
او ماشيا وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما

فمن قال لله علي ان اصوم رجيا ونوي به اليقين
كان ذرا وبينا وفيه جمع بين الحمد والمجاز قلنا

وضع القدم صار مجازا عن الدخول واصافه الدار
تكون بعبارة عن لغة المجاز من العبارة قلنا لا

الاشياء في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة

الاشياء في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة
لهم باقية وتبقى في الازمنة والاشياء في الازمنة

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

المباح وهذا كسائر العتبات فانه تملك بصيغة

تحرير موجه ومن حكم هذا الباب ان العمل

لا يترجم لكس فان كانت الحصة متعديها كما اذا

حلف لا يكمل هذه النجاسة او مخرج كما اذا حلف

لا يضع قدمه في ارض فلان صير الى الجواز وعلى هذا

فلان ان التوكيل بالجمعة يفرغ الى مطلق الجواز

والجواز كلام استدعيه كلام الغير وبطبيعة ما خود من جابب الصلاة اذا انقطع اسمي به لان كلام الغير ينقطع

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله
بما بين الحسد والحق لا اله الا الله

والصبي هو الذي لم يتزوج
والصبي هو الذي لم يتزوج
والصبي هو الذي لم يتزوج

لان الحقيقة متوجهة شرعا والمهور شرعا بمنزلة
المأجورة عادة الا ترى ان من حلف لا يكلم
هذا الصبي لم يفت بد زمان صباه لان بجران

الصبي مهور شرعا فان كان اللفظ له حقيقة مستقلة
فان قيل اذا حلف لا يكلم صبياً بغير زمان صباه وان كان
محرراً للصبي مهوراً قيل ان المهور شرعا بمنزلة المهور
وجاز متعارف كما اذا حلف لا يكلم من هذه
اولا ينسب من الزوات عند الحنيفة رضي الله

في العمل بالحقيقة اولي عند ما العمل بعموم الجان اولي
والجواز في الحقيقة
والجواز في الحقيقة
والجواز في الحقيقة

والصبي هو الذي لم يتزوج
والصبي هو الذي لم يتزوج
والصبي هو الذي لم يتزوج

وهذا يرجع الى اصل وموان الجار خلف عن الحنيفة
في الكلام عند الحنفية من حيث هو هذا الاستغناء
به عنه وان لم يفقد الايجاب كحده كما في قوله

بعده وهو ان يستأنس منه هذا ابني فاعية الزحان
في الكلام مضار الحنيفة اولي عند ما الجان خلف

عن الحنيفة في الحكم وفي الحكم للجار زحان لا شتم
حكم الحنيفة مضار اولي ثم حمله ما يترك به الحنيفة

والصبي هو الذي لم يتزوج
والصبي هو الذي لم يتزوج
والصبي هو الذي لم يتزوج

والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...

فذكر بدلالة محل الكلام وبدلالة العاكة كما ذكرنا
والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...

السمك لم يثبت وكذا اذا حلف لا ياكل فاكهة
فكل العنب لم يثبت وكذا اذا حلف لا ياكل فاكهة
فكل العنب لم يثبت وكذا اذا حلف لا ياكل فاكهة

والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...

والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...

والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...
والمعنى في الكلام...

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

من غير الاقرار فاذا انوي الاقرار وزال الابهام

بالبطلان بعد الدخول انقضاء وقبل الدخول

بجعل مستقارا محضا عن الطلاق لا سيما فاسعير

الحكم بسببه وكذلك قوله استبرأ من رجلك وقرجات

السنة ان النبي عليه السلام قال لسودة ا

ثم راجعها وكذلك كانت واحدة محتمل للطفة

وكمثل صفة للمرأة فاذا زال الابهام بالسنة كان لا

على الواحدة ولم يوجبها الا بالاعتبار ان من انقضت

المرأة مقصلا لا محالة ولا يلزم صفة للطفة وانما يصحها

المرأة مقصلا لا محالة ولا يلزم صفة للطفة وانما يصحها

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

محل ان محض سدا كسبا مقصلا بقوله وسعي ادم
المجان محلا ومحل اعدى واكسب في ربحه وانتهى واحدة فانه
ان لم يكن مقصلا بما عليه ومعناه ان الواقع محله بانين ورام طلاق باين
فان لا يقع بهار صبي ٥٠

وذكر في كتابه في قطع الفلاح
في قطع الفلاح في قطع الفلاح

على القبح لا عاملا بموجب ثم للاصل في الكلام من القبح

فاما الكناية ففيها ضرب تصور من حيث انه

نقطة عن البيان بدون السية وظهر التفاوت

فَيَمَّا يَدْرَأُوْا بِالْبَهَائِمِ حَتَّىٰ اِنَّ الْمَرْءَ عَلٰى نَفْسٍ يَبْفِقُ

الاسباب الموجبة للعقوبة ما لم يذكر اللفظ الطرح

ما يستوجب العقوبة والقسم الرابع في معرفة وجوه

وقوف على احكام النظم وضع اربعة الاستدلال

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

عبد القادر
ابن ابي
الفضل
بن عبد الله
بن محمد
بن علي
بن احمد
بن يوسف
بن جعفر
بن يحيى
بن هاشم
بن مضر
بن كنانة
بن خزيمة
بن قصي
بن كلاب
بن فهر
بن مالك
بن النضر
بن عبد مناف
بن قصي
بن كلاب
بن فهر
بن مالك
بن النضر
بن عبد مناف

[illegible]

بجائز النفس وبأسارة وبدلالة وإيقضاي

اما الاول فما سبق الكلام له واريد به قصد

الاشارة ما ثبت بانظم مثل الاول والا

سبق الكلام له كما في قوله تعالى للفقراء المهاجرين

پہلے لکھنے سے پہلے لکھنا

لَقَدْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ لَّغِيظَةً لَهُمْ وَفِيهِ اسْتِرْقَاعٌ إِلَىٰ سُودَانَ أَفْلا تَكْمُرُونَ

الكنار وكمهوار فی ایاب حکم الاران الاول

[illegible]

اذا لاسا بة نواله الشرا
فليطبع قوله ملكا
انه ثابت متفق الالة
والمتفق ايضا الالة
ينفق بالوقف
ملوك رقبه والاسا بة

یوسف بن یعقوب بن ابی طالب علیه السلام را بنابر السبیل فادارازاد

م فراء والعقير لا يملك
العقير والعقير من يملك الحمار
من الكودع والحمار لا يولد
الحمار وابن السيل يولد عقيرا
ما جازل هذا الزكوة فلما حجب

الغنم لهم وفيه استراحة الى سوال افلا كهم
الغنم لهم وفيه استراحة الى سوال افلا كهم
الغنم لهم وفيه استراحة الى سوال افلا كهم

یون

[illegible]

وآية ذلك ان ما اقضي غير ثبت عند صحة
 اي قد يندفع المقضي

لا انقضاء واذا كان محذوفاً فمذكوراً انقطع

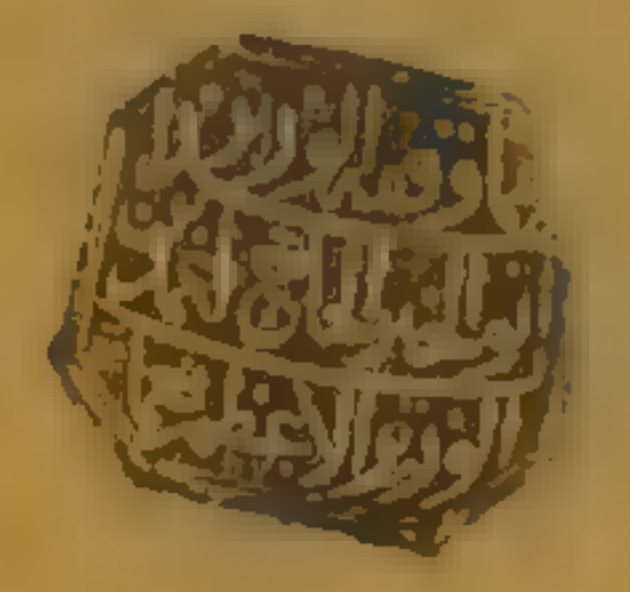
عن المذكور كافي قوله تعالى واسأل التربة فان

السؤال يتحول عن التربة الى المحذوف وهو

الاهل عند التفتح ثم الثابت بمعية النض لا

يحتل التحفص حتى لو حلف لا يشرب ولو يثرباً

ون شارب لا يفعل شيته لان التقضي لا عموم له



هذا هو المقصود من قوله تعالى واسأل التربة فان
 السؤال يتحول عن التربة الى المحذوف وهو
 الاهل عند التفتح ثم الثابت بمعية النض لا
 يحتل التحفص حتى لو حلف لا يشرب ولو يثرباً

عن

عننا خلافاً للساني ج والخصيص بما يجمل العموم

ولذلك الثابت بدلالة النض لا يجمل التحفص لان

نض النض اذ اثبت كونه على لا يجمل ان يكون

معية على واما الثابت بآشارة النض فيجمل

ان يكون عاماً يحض لانه ثابت بصيغة الكلام

والعموم باعتبار الصيغة **فصل**

الناس فخرج في المفضول وجوه اخرى فاسد

في انما لا يتكاسر لان ذلك السدنة
 اطلاق تعين الظلال والعاق بالكلية
 وهذا في جزئية التكرير قبل التكرير
 كما ان في بعض ما صدر من القاعة
 في انما لا يتكاسر لان ذلك السدنة
 اطلاق تعين الظلال والعاق بالكلية
 وهذا في جزئية التكرير قبل التكرير
 كما ان في بعض ما صدر من القاعة

الذي يثبت ان النض لا يجمل التحفص لان

نض النض اذ اثبت كونه على لا يجمل ان يكون

معية على واما الثابت بآشارة النض فيجمل

ان يكون عاماً يحض لانه ثابت بصيغة الكلام

مفتاح الامة عند فناء الشط او الوصف المذكور

فی قوله تو من لم یقطع منکم طولا ان ینکح

المحصنات المومنانة فما ملكن ايمانكم

فمن يتباتكم المومنات وحاصله انه الحق الوصف
اي الكلام والخلاف

بالشرط واعتبر العلق بالشرط عالما في منع الحكم

دون السبب لذلك ابطال نفيق الطلاق و
العنف

ای ولایت خلیفہ کو ان اثرات مودعہ الی الخ
و لا تعد ما لا یستتبع

[illegible]

عندنا ما قال بعضهم ان المنصفين

علي الشئ باسمه العلم موجب التخصيص

وَنُفِىَ الْحُكْمَ عَمَّا عَدَاهُ وَهَذَا فَاسِدٌ لَّانَ الْبُضْ

لم يتناولوه فكيف يوجب الحكم فيه شيئاً أو

اثباتاً ومما ماقى السافع رحمه الله

ان الحكم مني علق شرط او اوصيف الى مسمى

بر صنف خاص اوجب ذکر ثنی الحکم

واجب لولاه فكان لا يشترط اثر الاثر الاثر وان اوصد انما الاثر الاثر
 والشرط ان في اثر كل واحد منهما الاثر الاثر على ما هو موجب ونفعه في قوله
 اعني اني البصاء واعني اعني ان
 كاسته ايضا فانه لا فرق بينهما في الحكم
 بكونه لوقوع الرجوع لا لمرور ان شرط
 ان وفتره الدار وان شرط ان شرط
 الاطلاق ووصف الرجوع كاسته فانه يتعلق
 والداخل في الشرط والرجوع كاسته فانه يتعلق
 المتعد من الشا من تعدد وصفه ولما هو
 واعتبر المتعد من الشا من تعدد وصفه ولما هو
 دون السبب يعني بالشرط على ان في الحكم
 بغير الحكم ككونه لا يباين بغيره
 بمنزلة الحكم ككونه لا يباين بغيره
 وان انما في حكمه ان قول الرجوع لا مرارة
 ان شرط ان في حكمه ان قول الرجوع لا مرارة
 ان شرط ان في حكمه ان قول الرجوع لا مرارة

الوجوب حاصل بالسبب على أصله ووجوب الالاد

مترشح علی بن الشرط و المالیک بن الحنفیہ بن جوبہ

ووجب ادائه اما البدني فلا يحتمل الفصل

فلما تأخر اللاداء لم يبق الزحوب وأنا نقول

بأن أقصى درجات الوصف إذا كان مؤثرا

ان يكون علة للحكم كما في قوله تعالى انما انا بشر وانا راق

ولا اتر للعله في التغي بلا خلاف ولو كان شرطاً

فان شرط داخل على البیت دون الحكم فتنفع من

انصاله المحل وبدون الاتصال بالمحل لا يغتفر

سبباً ولهذا الحلف لا يطلق فعلن الطرف

بالشرط لا بغيره عالم بوجود الشرط وهذا بخلاف

الشرط الثاني في البيع لان الجناح اضل على الحكم

السبب في هذا الوصف لا يقع في بيان بشرط الحبار

دو کتب سبزه ق

ولا يلزم ان المالك هو المالك
لما كان لا يملكه غيره

واذا ثبت ان التعليق يقذف في السب

بعدمه الى زمان وجود الشرط لا في احكامه
تفريده

صح لعن الطلاق والعاق بالملك وبطل
تدويره

التغير بالمال قبل الحث وفرقة بين المايا

والبدن ساقط لان حق الله في المال
فعل الاداء والمال الله وانما يقصد عين
الاداء

المال في حقوق العبد وفيه اجماع ما قال

ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك

ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك

ولا يلزم ان المالك هو المالك
لما كان لا يملكه غيره

الشافعي ربح ان المطلق محمول على المعيد وان

كان في حادثين مثل كفارة القتل وسائر

الكفارات لان قيد الايمان زيادة وصف
فقد اريد في سائر الكفارات
فقد اريد في سائر الكفارات

بحري مجرى الشرط فيجب في الحكم عند عدمه

في المخصص عليه وفي نظيره في الكفارات لانها

جنس واحد وعندنا لا يحمل المطلق على المعيد

وان كانا في حادثة واحدة بعد ان يكونا حكمين

ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك

ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك

ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك
ان المالك هو المالك في
الملك والملك في الملك

لا مكان العمل بها قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله

بِمَنْ قَرَّبَ الَّتِي ظَاعِرٌ مَعَهَا فِي ضَلَالِ الصَّوْمِ سَلَامًا

عامدا او نهاناسيا انه يستأنف ولو قريها

في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرطه ان لا

عن المسيس موزوق شرط التقديم على المسيس

وذكر مفوض عليه في الالعاق والصيام

دون الاطعام وكذلك اذا دخل الاطلاق

واللاذني في الاطعام

فان قيل قد ذكر في هذا السبط وغيره ان كان رة العظام سر بواكست بالاعظام
ليس له ان ياجعها قبل العظم و ذلك سر على ان السر - الط النقي لم فيه والا وجه
سوي الحركتها لم يستر - طاذ لذكر في الاعظام سر على اخر وهو اعتم ان
يقدر على الاعتق او الاعظام قبل الاعظام فينتقل الكثرة اليه ولو طمها
..... الحمة الاعظام سر لعلها تلتبس وذلك حرام في

والله

والقيد في السبب جري كل واحد منهما على سنة

تَمَّ قَلْنَا فِي صَدَقَةِ الْعِظْرَانَةِ بِحَبِّ لَدَائِعِهَا عَنِ الْعَبْدِ

الكافر بالنقض المطلق باسم العبد وعن العبد المسلم

بالمض المعتمد بالسلام لانه لا فلاح في الانساب

فوجب الجمع وتكون نظرية ما سبق ان التعليق بالشرط
هو ان شرطه هو ان يكون العلق

لا يجب النفع عند عدم مضار الحكم الواحد معلقا
الشروط

وَمِنْ لَانِ الْاَسْأَلِ وَالْعَلِيْقِ بِتَايَانِ وَجُودِ

[illegible]

فاما قبل وجوده فهو معلق بالشرط اي معدوم

يعتق وجوده بالشرط ومثل عن الشرط ان محتمل

الوجود قبل والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود

ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود نظر

ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا

انما يحسن بالسبب ان لم يكن مستقلا بنفسه كقوله

نعم وبلي اخرج عرج الجزاء كقول الراوي سي

هذا هو الحق في الشرط وهو ان الشرط لا يوجب الوجود الا في بعض الاحوال...
فاما قبل وجوده فهو معلق بالشرط اي معدوم
يعتق وجوده بالشرط ومثل عن الشرط ان محتمل
الوجود قبل والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود
ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود نظر
ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا
انما يحسن بالسبب ان لم يكن مستقلا بنفسه كقوله
نعم وبلي اخرج عرج الجزاء كقول الراوي سي

رسول الله صلى الله عليه وسلم منجد اخرج مخرج

الجواب كما لمعوا الى العذر انقول والله لا انقد

فاما اذا ارد على قدر الجواب فقال والله لا انقد

اليوم فهو موضع الخلاف فعندنا يصح مستديرا

احترار عن الغاء الزيادة ومهما ما قال بعضهم

ان اليونان في النظم يوجب القول في الحكم مثل قول

بعضهم في قوله تعالى وايتموا الصلوة واتوا الزكوة

المعطوف على قوله وايتموا الصلوة واتوا الزكوة...
المعطوف عليه في خبره ويشارك في حكمه...
المعطوف عليه في خبره ويشارك في حكمه...

المعطوف عليه في خبره ويشارك في حكمه...
المعطوف عليه في خبره ويشارك في حكمه...

هذا هو الحق في الشرط وهو ان الشرط لا يوجب الوجود الا في بعض الاحوال...
فاما قبل وجوده فهو معلق بالشرط اي معدوم
يعتق وجوده بالشرط ومثل عن الشرط ان محتمل
الوجود قبل والعدم لا يصلح كان محتملا للوجود
ولم يتبدل العدم مضار محتملا للوجود نظر
ومهما ما قال بعضهم ان العام يحسن بسببه عندنا
انما يحسن بالسبب ان لم يكن مستقلا بنفسه كقوله
نعم وبلي اخرج عرج الجزاء كقول الراوي سي

اندرخت الدار فانت طالق وعبدی حران العشق

مفتی

ولا يحتمل ان نلفظ الامر صيغة اختلفت لمعناها من ا

و هو قولنا فان صيغتنا على

مر
بالاصطلاح بعد
منه والعدول عن الحقيقة الى الجاهل عند
مقتضى الجواب بعد الخط بالامر في ماضيه كثيرة متعارضة لا يمكن التمسك
بمقتضى السلام او الزمة بالكتاب وبما هو موجب للمقتضى العوارب والردة والظن والرائي فانه لا يرد
جواب ولا يرد بعد الخط ومقتضى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد الطهارة فان مقتضى الجواب واما قوله تعالى
ادوا فانه لا يرد به الا بامانة التوسعة والتعطية واللاجمية اما الشك في قوله تعالى فانه لا يرد به الا بامانة التوسعة والتعطية واللاجمية
اولم يكن مقتضى الاحتياط لا بد على المتكلمين
تدبر على المتكلمين اذا التكرار
بلاسر ولا من محتملة عندنا
مقتضى التمسك بفرق فمقتضى الامر
لا يثبت وقيل بعضهم لا يوجب
لأن مقتضى مقتضى بطلان مقتضى
التكرار جمع

على الواحدة ولا على اثنين في اليمين
لان مقتضى الواحدة لا يوجب التمسك في اليمين

الا ان تكون المرأة امة لان ذلك مقتضى طاعتها
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

عن الوقت كالامر بالزوجة وصدة العطر والعشر
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

والكفارات وقضائهم من النذر المطلق لا يوجب
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

مر
بالاصطلاح بعد
منه والعدول عن الحقيقة الى الجاهل عند
مقتضى الجواب بعد الخط بالامر في ماضيه كثيرة متعارضة لا يمكن التمسك

بمقتضى السلام او الزمة بالكتاب وبما هو موجب للمقتضى العوارب والردة والظن والرائي فانه لا يرد
جواب ولا يرد بعد الخط ومقتضى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد الطهارة فان مقتضى الجواب واما قوله تعالى
ادوا فانه لا يرد به الا بامانة التوسعة والتعطية واللاجمية اما الشك في قوله تعالى فانه لا يرد به الا بامانة التوسعة والتعطية واللاجمية

اولم يكن مقتضى الاحتياط لا بد على المتكلمين
تدبر على المتكلمين اذا التكرار
بلاسر ولا من محتملة عندنا
مقتضى التمسك بفرق فمقتضى الامر
لا يثبت وقيل بعضهم لا يوجب
لأن مقتضى مقتضى بطلان مقتضى
التكرار جمع

على الواحدة ولا على اثنين في اليمين
لان مقتضى الواحدة لا يوجب التمسك في اليمين

الا ان تكون المرأة امة لان ذلك مقتضى طاعتها
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

عن الوقت كالامر بالزوجة وصدة العطر والعشر
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

والكفارات وقضائهم من النذر المطلق لا يوجب
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين
لان مقتضى طاعتها لا يوجب التمسك في اليمين

والاستغفار السببية الى الجز الذي يات له الاما

ذہر

فيه كما يلي الشروع في الاداء اذ لم يبق بعده مال

یوم الثانی

سنة ١٢٠٤ هـ

في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
 فان كان ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 والظهور عند ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الخبر وجب كاملا

انتقال السببية اليه فيعتبر حاله في الاسلام والبلوغ
 والعقل والجنون والسفر واللاقاة والحيف
 والظهور عند ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الخبر وجب كاملا

فاذا اعترض الفاء بطل الشئ بطل الفرض
 وان كان ذلك الجزء فاسدا كما في العصة
 في وقت الاحرار لانه وجب ناقصا فيناذي بصفة
 انفس في غير بصفة السقار فيناذي كذا في الخبر
 في وقت الاحرار لانه وجب ناقصا فيناذي بصفة
 انفس في غير بصفة السقار فيناذي كذا في الخبر

في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
 فان كان ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 والظهور عند ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الخبر وجب كاملا

انقضاء ولا يلزم على هذا ما اذا ابتداء العصة
 في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
 فان كان ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 والظهور عند ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الخبر وجب كاملا

انقضاء ولا يلزم على هذا ما اذا ابتداء العصة
 في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
 فان كان ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 والظهور عند ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الخبر وجب كاملا

في اول الوقت ثم مدة الى ان غربت الشمس
 فان كان ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 والظهور عند ذلك الجزء ويحتمل صفة ذلك الجزء
 فان كان ذلك الجزء صحيحا كما في الخبر وجب كاملا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and titles.

النقصان في الاوقات الثلاثة المكررة

بجزله سایر الغرایض والنوع الثاني ما جعل

الصدور فتدبر
بابهم ولفظها
بفتح وفتح وفتح
على الالف مفتوح
معياره جمع

الصوم الاسري انه قد تم واصف اليه و

الايتام اليوم وانفقنا فلا يتعد الصيام ولا يتعد والايام

[illegible]

فصل في الصلاة

في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٢٩٥ هـ

تاریخ
بسم الله الرحمن الرحیم

صنفه رضى الله عنه
شبهان فقهان
علاء الدين فقهان
فقهان فقهان
صالح بن فقهان
وصفها رضى الله عنه
فقهان فقهان فقهان

بيان واما المريض

موسم عن الغرض بكل

عند الصبح
الحقيقة - العجز انظر نفس
ارسله
ارسله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الصوم فوات شرط

الرضعة فلا يطل الرضخ فيتعدي حينئذ بطريق
 من الرضعة فلا يطل الرضخ فيتعدي حينئذ بطريق

التسبب الى حاجته الدينية ومن هذا الجنس اطلقت
 الصوم المذكور في وقت نصيبه لما اقبلت
 بالذم صوم الوقت واجبا لم ينق نفل الاله
 واحدا يقبل وصفين مضادين مضار واحد
 في هذا الوجه فاصب مطلق الاسم ومع كذا
 في الوصف وتوقف مطلق الاسم على
 ما ذكره في هذا الوجه فاصب مطلق الاسم ومع كذا

صوم الوقت وهو المذكور لكنه اذا اصابه عن كفاف
 او عن قضاء عليه يتبع عما نوي لان المعين حصل
 بولاية النافذ وولاية لا تعدوه فصح المعين
 فيما يرجع الى صفة وهو ان لا يبيع النفل شرعا اقا

فيما يرجع الى حق صاحب الشئ ومقدار لا يبيع الوقت
 محتمل كذا والنوع الثالث الوقت بوقت
 توسعه ومعالج فانه فرض العمد ووقته اشهر الحج
 في هذا الوجه فاصب مطلق الاسم ومع كذا

لا يشاء ابتداء
 ان تكتبه موصوم وفي الراجح صدق
 وهذا التصريح هو الجواب عن الشبهة ولقد
 اعتبارها في علم ما بين يمين لسان لادله
 مقتضية بما مر من موصوم جملته هذا
 الحجة الواضحة والبرهان القاطع في جملته
 انما هو في حق الاصل هو الملية وقولنا الشبهة
 وادخلها في هذا الجواب المذكورة وفي الشبهة
 انما هو في حق الاصل هو الملية وقولنا الشبهة
 وادخلها في هذا الجواب المذكورة وفي الشبهة

ان عند محمد بن يسع التاخير كن شرط ان لا
يكون في عمره وسر ابي يوسف رحمه الله تعين

عليه الاداء في شهر الحج من العام الاول احصيا طام
احترقوا عن النوات وظهر ذلك في حق المائتين لا غير
حتى بلغ النعم مشروعا وجوانح عند الاطلاق

[illegible]

في حق الاموال
 وهو الاموال
 النفل وعليه حجة الاسلام
 بالامر وهو نوعان اداء وهو تسليم عين الثواب
 بية الى نسخة ونضار وهو اسقاط الثواب

مثل من عساه صوفه واحفاد الشيخ في ان
 احترقوا بالوديعه من الشيخه
 احب من مفسود ام بالسب الذي يوجب
 السب ابتداء من السب الذي يوجب
 السب ابتداء من السب الذي يوجب

بقا اصل الثوب للقدرة على مثل من عذرة قوية

۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱

امین فتدین ذکر الود
فتدین ذکر الود
شروع بقصص المغرین عن

وغير قادر على وصف كونها
ولبقوله ما عجز وهو

وغيره من الامور التي لا يملكها الانسان

وسنوط فضل الوقت لا الي مثل وضمان للبحر امر

معتول في المنصوص عليه وهو قضاء الصوم والصلوة

مستعدي الى المنذورات المتعينة من الصلوة

والصيام والاعتكاف ونحوها اذا نذر ان يعتكف

شهر رمضان فقام ولم يعتكف انما وجب العشاء

بصوم مقصود لانه لا يقبل الاعتكاف عن الصوم

الوقت عاشره الى اكمل الاصل لان العشاء

وتنبيه ان الصوم شرط للاعكاف فكان لزاما ان يشرط

اشروط لزام الصلوة التزام الصوم والاعتكاف المنذور في رمضان لم يوجب الصوم

لان الوقت وقت الصوم فضاوذا وقت شريف فلهذا الوقت قلنا يجوز قضاء الاعتكاف بدون شرط وهو الصوم المقصود

وليتزم صوم رمضان مقام شرط لان ابتداء شرط الصوم

رمضان لان الوقت محل لا يسبح فيه صومان فاذا صام ولم يعتكف في الاعتكاف واجبا عليه نذر وان وجب الصوم فوجب عليه الصوم المقصود لان ما ثبت شره الوقت

فان حيث لا يمكن ان تتم له بالحياة الى الحول القابل وان دفع مديون يستوي فيه الحيث والموت فقلنا بان يجب عليه الصوم مطلقا شرط للاعكاف فاذا

وجب مطلقا لا يتبادر الصوم رمضان كما اذا نذر ان يعتكف شهرا

فاعتكف في رمضان فانه لا يجوز وكذا هنا بخلاف ما اذا نذر بالصلوة وهو متوفى لم يملك

في كل سنة من رمضان ما لا يقل عن نصف شهر من الصوم والاعتكاف

في كل سنة من رمضان ما لا يقل عن نصف شهر من الصوم والاعتكاف

وجب سبب احترام الاداء المحض ما يود به الانسان

بوصفه على ما شرع مثل اداء الصلوة بالجماعة فاما

فعل المنذور فاذا فيه قصور لا تترك ان الحرس

عن المنذور وفعل اللان بعد فراغ الامام اداء

يشبه العشاء باعتبار انه التزام الاداء مع الامام

محرم معه وقد فانه ذلك حقيقة ولهذا لا يتغير فرضه

بنية الالاقاة في هذه الحالة كما لو صام رمضان وحضبا القوا

في كل سنة من رمضان ما لا يقل عن نصف شهر من الصوم والاعتكاف

في كل سنة من رمضان ما لا يقل عن نصف شهر من الصوم والاعتكاف

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

ثم وجد المغير بخلاف المسوق لانه مودة في انعام الصلوة

والغضا نوعان مضارب مثل معقول كما ذكرنا ومثل

غير معقول كالغدي في باب الصوم في حق الشيخ الثاني

واجاب العيزع انه ثبت بالنسب ولا يعقل الممانعة



بين الصوم والغدي ولا بين الحج والكففة لكنه يجب ان يكون معقولا

ان يكون معقولا بعد العجز والصلوة نظر الصوم بل هو

منه فامرنا به بالغدي عن الصلوة احتياطا وسجونا

ولا ينافي ما كانت الصلوة مثل الصوم او هو منه يلزم ان يثبت

ان يثبت في الدلالة وان غير معقول المني كما ثبت الحكم في الدلالة

لان مقتضى الدلالة في الجماع وان كان غير معقول المني في الجماع

في الحكم معقولا كما لا يرد في التاميم او غير معقول المني في الجماع

الكتار في المكتبة القديمة ومنها المني الذي هو الموثرة في الجماع

معلوم فلا يثبت في الدلالة كما لا يثبت بالنسب في

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

القبول من الله فهو فضلا فقال محمد ربح في الدنيا

بجزبه ان شاء الله تعالى كما اذا تطوع به الوارث

الصوم ولا توجب التقرب بالثقة او بالنسب باعنا

قيام مقام الضحية بل باعتبار اعتبار قيام الضحية

في اياها مقام الضحية لانه هو المستوع في باب

الحال ولهذا لم يعد الى التل بعد الوقت ولهذا

ابو يوسف حين اول الامام في العبد كالعالم كثر

فانما قولنا المني في الربط وانما هو الذي لا يرد

فانما قولنا المني في الربط وانما هو الذي لا يرد

فانما قولنا المني في الربط وانما هو الذي لا يرد

فانما قولنا المني في الربط وانما هو الذي لا يرد

فانما قولنا المني في الربط وانما هو الذي لا يرد

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك
فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

فمن لم يجد ماء فليصوم في غير ذلك

لانه غير قادر على مثل من عند قربته لكن نقول بان
 الركوع يشبه القيام وباعتبار هذا الشيء لا يمتنع
 الفوات في رتبة بها في الركوع احتياطا وهذه متمم
 كلما تحقق في حقوق العباد فتسلم عين العبد المخصوص
 اداء كامل ورده مستوفيا بالدين او بالجانية بسبب

كان في هذا الغاصر لاداء قاصر ولذا امر عبد العزيز
 ثم استر له كان تسليمه اداء حتى يحرك على التبتل استبها
 هذا هو الذي اوتي الحق عليه اذ هو ملك قاصر فلهذا لا يصح ان يكون
 اداءه في الجانية ويمنع لا يباع بالدين بل بالدين من العبد المخصوص
 لاداءه ولحقه فلهذا لا يباع بالدين بل بالدين من العبد المخصوص
 على الغاصر فيمنع لانه لا يرد له

بالتقضاء من حيث انه مملوك قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده
 قبل التسليم
 وضمان النفس والاطراف بالمال نقض بمثل غير معقول ولذا
 مروج على عبد بغير عينة كان تسليم العتية نقضاً وهو في
 حكم اللاداء حتى يحرك على التبتل كالواتاها بالمسي ثم الشرح فوق

بين وجوب اللاداء وجوب القضاء فجعل التذمة المحل شرطاً
 لوجوب اللاداء دون القضاء لان التذمة شرط الوجوب
 اذ وجوب اللاداء دون
 هذه التذمة تكون ما
 ليس من الواسع ولذا منقح فلهذا

بالتقضاء من حيث انه مملوك قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده
 قبل التسليم
 وضمان النفس والاطراف بالمال نقض بمثل غير معقول ولذا
 مروج على عبد بغير عينة كان تسليم العتية نقضاً وهو في
 حكم اللاداء حتى يحرك على التبتل كالواتاها بالمسي ثم الشرح فوق

بالتقضاء من حيث انه مملوك قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده
 قبل التسليم
 وضمان النفس والاطراف بالمال نقض بمثل غير معقول ولذا
 مروج على عبد بغير عينة كان تسليم العتية نقضاً وهو في
 حكم اللاداء حتى يحرك على التبتل كالواتاها بالمسي ثم الشرح فوق

بالتقضاء من حيث انه مملوك قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده
 قبل التسليم
 وضمان النفس والاطراف بالمال نقض بمثل غير معقول ولذا
 مروج على عبد بغير عينة كان تسليم العتية نقضاً وهو في
 حكم اللاداء حتى يحرك على التبتل كالواتاها بالمسي ثم الشرح فوق

بالتقضاء من حيث انه مملوك قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده
 قبل التسليم
 وضمان النفس والاطراف بالمال نقض بمثل غير معقول ولذا
 مروج على عبد بغير عينة كان تسليم العتية نقضاً وهو في
 حكم اللاداء حتى يحرك على التبتل كالواتاها بالمسي ثم الشرح فوق



عليه وقت الصلوة وهو في السفر ان خطاب
 الاصل متوجه عليه ثم تحول الى الشراب للبحر الحالي في

للاداء ما لا يجب الا بقدر ميسرة الاداء ويحذف
 على الاولى بدرجته وقرن ما بينهما ان
 بالتأني يتغير صفة الواجب فيصير

ولا يتكرر الوجوب في واجب واحد والشرط كونه متوالجا
 لا كونه متحقق الوجود فان ذكر السبق للاداء ولطفا قلنا
 اذ بلغ الصبي او اسم الكافر في اخر الوقت يلزمه الصلوة

خلافا لفرقوا الشيخ رحمه الله بوزان يظهر امتداد

في الوقت بوقت الشمس كما كان ليمان صلوات الله
 وسلامه عليه مضار الال شرعا وجوب النقل للبحر
 فيه ظاهر كما في كلف على مس السماء وهو نظير من عظم

والاداء في وقت الصلوة
 والاداء في وقت الصلوة
 والاداء في وقت الصلوة

والاداء في وقت الصلوة
 والاداء في وقت الصلوة
 والاداء في وقت الصلوة

والاداء في وقت الصلوة
 والاداء في وقت الصلوة
 والاداء في وقت الصلوة

باعتبار ما يورثه من غير ما يورثه
 لا يورثه من غير ما يورثه

الواجب لان الحق متى وجب بصفة

لا يثبت واجبا الا بتلك الصفة ولذا قلنا بانه
 ان لا يورثه من غير ما يورثه

الزكاة بملاك السقاب والعشر بملاك الخارج

والخراج اذا اضطلع الزرع افة لان الشرح

الاداء بصفة السرا لا تتركى انه خسر الزكاة

والاداء بصفة السرا لا تتركى انه خسر الزكاة
 ولا يورثه من غير ما يورثه

بالاعتناء من حيث انه محموله قبل التسليم حتى ينفذ اعتقاده

فيه دون اعتقادهما وضمان العقب بقتل معقول

وضمان النفس واللاطاف بالمال قضا بمثل معقول

واذا اتزوج على عبد بغير عينة كان تسليم القيمة قضا

مصحوفى حكم الاداء حتى يجرى على القبول كاللواتاها بالاسم

ثم الشرح فرق بين وجوب الاداء ووجوب القضا

بجعل القدر في المكنة شرطا لوجوب الاداء دون القضا



١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤

والعشر بالخارج والخراج بالمكن من الزراعة وعلي
الملك من
الدوا ثمانية

هذا قلنا ان الحاشية في اليمين اذا ذهب مال

كفر بالصوم لان الخبز في انواع الكفير بالمال والنقل

عنه الى الصوم للجزء الحاشي يوم القدره فيما قبل

فمن ان الدين غلب
وجوب الرأفة ٢٥

[illegible]

وَلِهَذَا سَادِي الْأَسْفَلَ الْهَلَاكِ مِمَّا لَا نَعْدَامَ

المغدي على محم مشغول في الغيرة واما الجاني ل

في المكنة من السفر المعاد براحة وزاد اليسر
المرحلة في السير لا تترك من السير

يقول الاكثرون واعوان ومراكب وليس شرط بالاجماع

فقد لعلكم ينشئ طالع داعم الزواجر وكذا لك صدقة

[illegible][illegible]

الدرستان
بانتفض
بكرامه
والنوار
برادناه
عن الابر

انظر لم يجب مصنف اليسر بشرط العذر وسوال العناء

ليصير الموصوف اهل للاعناء لا ليري ان يكون شريك

البدلة ولا يتبع بها اليسر لا فاعليت سامية فلم

يكن البقاء مستقرا الى دوام شرط الوجوب

ف في صفة الحسن الحامو به نوعا

حسن المعنى في عينه حسن المعنى في غيره فالذي حسن

المعنى في عينه نوعا ما كان المعنى في صفة كالصلوة

فتا

فتا فتا دي بامغال واقوال وصفة للتعظيم و

النعظيم حسن المعنى في نفسه لا ان يكون في غير عينه

او حاله وما التقي بالواسطة بما كان المعنى في صفة

كانزوة والصوم والحب فان هذه الاعمال بواسطة

حاجة الفقير واشتقاء النفس وشرف في المكان

نصف اعناء عبد الله وقهر عدوه وتعظيم

شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

الاعناء اعناء الله وقهر عدوه وتعظيم شعائره مضارة حسنة والعبد للرب عز قديرا

بلا ثالث معني لكون هذه الوساطة ثابتة بغير
 الله تو مضافة اليه وحكم النوعين واحد وهو ان
 الوجود متى ثبت لا يسقط الالبغض الزجر او

بلا ثالث معني لكون هذه الوساطة ثابتة بغير
 الله تو مضافة اليه وحكم النوعين واحد وهو ان
 الوجود متى ثبت لا يسقط الالبغض الزجر او

باعتراض ما يستلزم بعينه والذي ضمن لمعني في عن

نوعان ما يحصل المعنى بعده بفعل مقصود كالوضوء والنجس
 الى الجملة وما يحصل المعنى بفعل المأمور به كالصلاة على

الميت والجمعة واقامة الحرة فان ما فيه حسن
 الميت والجمعة واقامة الحرة فان ما فيه حسن
 الميت والجمعة واقامة الحرة فان ما فيه حسن

باعتراض ما يستلزم بعينه والذي ضمن لمعني في عن

من تضاد حق المسلم وكبت اعداء الله تعالى والزجر

عن المعاصي يحصل بنفس الفعل وحكم هذين النوعين

واحد ايضا وهو بقاء الواجب بوجوب الغير وسقوطه
 بسقوط الغير **فصل** في النجس وهو من صفة

النجس ينقسم انقسام الامر في صفة الحسن ما فيه لعينه
 وصفا كالغزو والعيب وما الحق به بوطلة عدم

الاحلية والمحلية شرعا للصوة المحدث وسبع الحروف المعنوية

من تضاد حق المسلم وكبت اعداء الله تعالى والزجر

عن المعاصي يحصل بنفس الفعل وحكم هذين النوعين

الاحلية والمحلية شرعا للصوة المحدث وسبع الحروف المعنوية

والعلاج فحكم الله فيه ما بيان انه غير مشروع اصلا وما تبحر

المعنى في غيره وهو نزعان ما جاووز المعنى جمعا كالمبيع وقت

الذاء والصلوة في الارض المفضوة والوطى في صالة الجنب

وحكمه انه يكون صحيحا مشروعا بعد الهوى ولهذا ذكر

ان وطينا في حالة الحيف بخلاف المزاج للادوية
احصاء الواطل وما انقل به المعنى وصفا كالبيع الفاسد بيع جميع

[illegible][illegible]

والنوع عن الامفال الشرعية يقع على القسم للامم وفان
الشافعي رحمه الله في البابين انه يفرق الى القسم الاول والثاني
الا بدليل لان النبي في اقتضاء البيع خمسة كالامر في قضاء
الحسن فيصرف مطلقا الى الكامل منه كالامر ولا يلزم له

لأن كلامنا في حكم مطلوب يتعلق بسبب مشروع له ايضاً
والله اعلم
لا يكون متعلقاً بما لا يكون مشروعاً
سبباً والحكم به مشروعاً وعام ووقع النبي عليه السلام

جزا شرح خارج فی عدم حرمت سببه کالقصص و لسان

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين

والمشروعية كما في النكاح والطلاق والبيع والمساكنة والطلاق والبيع والمساكنة والطلاق والبيع والمساكنة

وكسبهم فيفقدها فيكون العبد مبتلي بين ان

يكف عنه باختياره فيجاب عليه وبين ان يفقدها بختياره

فيغيب عنه عليه هذا هو الحكم لا يصلح في النبي فاما البيع

فوصف قائم بالبيع مشتق من حقيقة كونه فلا يجوز حقيقة

على وجه يطل به ما اوجب واقتضاه بذلك العمل بالاصل

في موضع العمل بالمقتضى بقدر الامكان وهو ان يجعل

والاشارة الى ان سمي بهذا

وهذا هو الوجه الثاني في عدم المشروعية

لأنه لا يجوز له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره

وهذا هو الوجه الثالث في عدم المشروعية

لأنه لا يجوز له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره

وهذا هو الوجه الرابع في عدم المشروعية

لأنه لا يجوز له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره

وهذا هو الوجه الخامس في عدم المشروعية

لأنه لا يجوز له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره

وهذا هو الوجه السادس في عدم المشروعية

وهذا هو الوجه السابع في عدم المشروعية

على السلام لا يكاح الا بشهود فكان نسخا لان الكاح
يضم بالشرع ولا يلزم الكاح بغير شهود لانه منقوله
حاشا ان يكون متوجها صريح وهو انه الذي في رافق

شرح ملك ضروري لا يفصل عن كل والتوهم ايضا
البيع لانه شرع ملك البعير والحمل منه تابع للاتري انه
في موضع الحرمة وفيما لا يخلو اصل كلامة الجوزية

والبعير والبهائم ولا يقال في العصب بانه شيت الملك
مقصودا به شيت شرعي وهو الضمان لانه
والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة

والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة
والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة

شرح جبر مقتدر الفوات وشرط احكام تابع له فصار حاشا
محسنة وكذلك لان الجوزية حرة المصاهرة افضل

انما يوجب لواء والما يرب للولد والولد هو كلال
في اتمام الحرمة ولا عصبية ولا عدول من

تمام من انما يعمل بعل لاسل الاتري ان التراب
قام مقام الماء نظر الى كون الماء مطهر او مقطوف

والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة
والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة

هذا هو الحق لا يخفى على احد
والا فليس عليه ضرر ضيق الجوزية المذكورة

هذا هو الحق لا يخفى على احد
ان الله تعالى لا يهدي القوم الضالين
والله اعلم بالصواب

التركيب فكذا كذا يصدر وصف الامر بالحرمة
قيام مقام ما لا يوصف بذلك في ايجاب حرمة

المصاهرة

في حكم الامر والنهي

في ضد ما سببا اليه اختلف العلماء في ذلك والخلاف في انفسا
عندنا ان الامر بان ينفذ كراهة ضده لان يكون
وجوبه ولا يلا عليه لانه سكت عن غير ذلك
ثبت حرمة الغد ضرورة حكم الامر والتاب بهذا
لان الامر بان ينفذ كراهة ضده لان يكون
وجوبه ولا يلا عليه لانه سكت عن غير ذلك
ثبت حرمة الغد ضرورة حكم الامر والتاب بهذا

لطلاق

هذا هو الحق لا يخفى على احد
ان الله تعالى لا يهدي القوم الضالين
والله اعلم بالصواب

الطريق يكون ثابتا بطريق لا يقتضيه دون الدلالة
وفائدة هذا الاصل ان التحريم عالم بكون مقصودا

بالامر لم يغير الامر حيث انه يفوت الامر فاما اذا

لم يفوت كان مكروما كالامر بالقيام ليس يفوت

الغود مقصدا حتى اذا قد تم قام لا يفسد صلواته

ولكن يكره وعلى هذا القول يحتمل ان يكون النهي

في هذه اثبات سنة تكون في القوة كالتوا

ان الله تعالى لا يهدي القوم الضالين
والله اعلم بالصواب

يعرف السب بنسبة الحكم اليه وتعلق به لان لكل

في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون سبب له وانما يضاف

الى الشرح مجازا وكذا اذا لازمته فمكرر متكرر دل رسالت
عزاد دليل على ان التعلق دليل السببية كالامثاله

ان يضاف اليه وفي صدقة العطر انما جعلنا الراس

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

اسببها واعطر سراج و يوجد الا صفة العمل

وصف المونة يريح الراس في كونه مسبا وتكرر

الوجوب بتكرار العظم بمنزلة تكرار وجوب الزكوة

11/13/2017

قوله قد لا سلام اذ اعز غنموني فانه يدل
لانه ان جدد العظ مني المؤمنه و جهات احوالها
قوة العظ مني العظ مني كونه كسب لانه العظ مني
صالح من العظ مني كونه كسب لانه العظ مني
قوله قد لا سلام اذ اعز غنموني فانه يدل
لانه ان جدد العظ مني المؤمنه و جهات احوالها
قوة العظ مني العظ مني كونه كسب لانه العظ مني
صالح من العظ مني كونه كسب لانه العظ مني

سفر

تكرر القول لان الوصف الذي لاجله كان الراس

سببا وهو المونة بخير د بمضي الزمان كما ان النماء

الذی اصابکم من الماء سبیلکم الیه کرم بخیر

الذي كان به ما كان به

بجهد الحول ويمر السبب تجد الوصف بمنزلة

المجدد بنفسه وعلى هذا تكرر العشر والخارج موافق

لانا فیہما فی

السبب في الدلائل الثمانية في تفسير طه في الكاينج و

الخروج حكى بالتمس من الزراعة فصل في

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

العزيمة والرحمة العزيمة في احكام الشرع اسم لما هو

مما غير متعلق بالعوارض والرحمة اسم لما يبي علي

اعذار العباد والعزيمة اسم اربعة فرض فذلك

وسنة ومن ثل في فرض ثابت وجوبه بدليل لا شبهة

فيه وحكمه اللزوم علما وصديقا بالقلب وعلما بال

بالله حتى يكون جاحدا ونفسا تاركه بلا عذر

والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة وحكمه

احتمال ان الواجب في اللغة يستعمل في اساقط فانه لو فرض

الواجب في اللغة هو ما لا يترك في حق الله تعالى

الواجب في اللغة هو ما لا يترك في حق الله تعالى

الواجب في اللغة هو ما لا يترك في حق الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

العزيمة والرحمة العزيمة في احكام الشرع اسم لما هو

مما غير متعلق بالعوارض والرحمة اسم لما يبي علي

اعذار العباد والعزيمة اسم اربعة فرض فذلك

وسنة ومن ثل في فرض ثابت وجوبه بدليل لا شبهة

فيه وحكمه اللزوم علما وصديقا بالقلب وعلما بال

بالله حتى يكون جاحدا ونفسا تاركه بلا عذر

والواجب ما ثبت وجوبه بدليل فيه شبهة وحكمه

احتمال ان الواجب في اللغة يستعمل في اساقط فانه لو فرض

الواجب في اللغة هو ما لا يترك في حق الله تعالى

الواجب في اللغة هو ما لا يترك في حق الله تعالى

الواجب في اللغة هو ما لا يترك في حق الله تعالى

اللزوم علما بالبدن لا علما باليقين حتى لا يكون

جاحدا ونفسا تاركه بلا عذر اذا استحق باجبار

الا حاد فاما متا ولا فلا والسنة الطريقة المسكوة

في الدين وحكمها ان يطالب المرء باقامتها من غير فرض

افتراض ولا وجوب لا من طريق امرنا باجبارها

اللائمة بتركها والسنن نوعان سنة الدي وتاركها

يسر جهتها اساءة ولا راحة والزاد وتاركها لا ينسب

بسم الله الرحمن الرحيم

العزيمة والرحمة العزيمة في احكام الشرع اسم لما هو

مما غير متعلق بالعوارض والرحمة اسم لما يبي علي

اعذار العباد والعزيمة اسم اربعة فرض فذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

العزيمة والرحمة العزيمة في احكام الشرع اسم لما هو

مما غير متعلق بالعوارض والرحمة اسم لما يبي علي

اعذار العباد والعزيمة اسم اربعة فرض فذلك

وسنة ومن ثل في فرض ثابت وجوبه بدليل لا شبهة

فيه وحكمه اللزوم علما وصديقا بالقلب وعلما بال

اسارة كسير النبي عليه السلام في قيامة وتعوده ولبا

وعلى هذا يخرج الالفاظ المذكورة في باب اللذان

من قوله يكره أو قد أسار أو لا بأس به حيث قاله

يعيد فذلك حكم الزجر والتفليس للزيادة ونحوها

العبادة استزادة مشروعة لنا لا علينا وحكمه انه

یثاب المر اعلیٰ معلول ولا یعاقب علیٰ ترکہ ویضرب بالشد

عندنا لان المودتي صار لله تعالى اليه وهو كالنذر

لأنه فوقية شيا عليه لولا ما كانت هناك الحكمة فلو أنه صمم عليه
فلا يجوز أن يطالبه بقوله تو ولا تهطلوا أعينكم مجيبياً
والله جل في علاه صيانه الامام الزمان عليه السلام لانه حاله لا يجوز
تجديد الامام ويحذر من عسبها لوجوب الحجة في زمانه
على وجهيته الاول مجيها معه فان ارطط لزوم عليه طاعة
فان قيل ما لا يجوزي لا يشترق فيه فلا يتم الالباب
صرون عدم البرية فلا يستقيم قوله لان الحودي صار
و مقترب اليه قبل له لولا انهم في الصوم والصلوة
فان الصوم والقيام في الصلوة وان علم ما يجب صوما
فان هذا الترتيب البرية صلى الله عليه وسلم في صيانه
فان اول افعال ان لا يجوزي في صيانه
فان قوله "فلا لا تري ان اذا ما كانت في انشاء
اد الصلوة مع عليه هـ

مر

[illegible]

الفعل فلان يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاؤه اولى

و اما الرخص فانواع اربعة نوعان اخصية احدهما اخص
من الاخر ونوعان من المباح احدهما اخص من الاخر اما اخص

نوعی اکثراً فایستباح مع قیام المحرم و قیام حکم
 ای تعادل به معادل از آنجا که از زینب مباح

جميعاً مثل اجزاء الكره بما فيه الحبال كلها لا شك على

واعتذر في مضامير واتلاف مال الغير وجباية على الام

صورة ومغني وحق الله تعالى وحق العبد لا ينفوت معي وانما ينفوت صورة فقط وكذا قاله ان يقدم حق نفسه على
 وبينه ان حق الله تعالى لا يمان والصوم والاعوام وحرمة البكر وحق العبد ان ماله لا ينفوت صورة ومغني بال
 الشك في الاعطاف والجنانية على الاعوام وترك الاعوام بالمعروف واتلاف ما لم يعرف وتناول المصطر ما لم
 هو الصدوق وذكر باقي والصوم بضم السين بالفتحة والاعوام بضم الهمزة وتترك الاعوام بالمعروف بفتح
 هذا الواجب بالعب وكذا اتلاف ما لم يعرف وتناول المصطر بضم السين بالفتحة والاعوام بضم الهمزة
 ومغني بالاشناع غرضه كسر حرفه الاقدام رعاية الحق مع

وَتَنَادَى الْمَضْطَرَاءُ الْغَيْرَ وَتَرَكَ الْخَائِفَ عَلَى نَفْسِهِ
 وَأَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَحُكْمًا أَنْ لَا تَأْخُذَ بِالْعَرِيَةِ أُولَى وَأَمَّا
 النَّوْعُ الثَّانِي فَيَسْتَبَاحُ مَعَ قِيَامِ السَّبِّ وَتَرَخِي حُكْمَهُ
 كَقَطْرِ الْمَرْصُوفِ وَالسَّبِّ مَعَ قِيَامِ السَّبِّ وَتَرَخِي حُكْمَهُ

كَقَطْرِ الْمَرْصُوفِ وَالسَّبِّ مَعَ قِيَامِ السَّبِّ وَتَرَخِي حُكْمَهُ
 وَلَهُذَا صَحَّ لِلْأَوَادِمِ مَا تَأْتِيهِ أَمْرًا عَنِ
 مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى لَمْ يَلِزْهَا أَمْرًا بِالْعَزِيمَةِ وَحُكْمُهُ أَنَّ الصَّوْمَ
 أَفْضَلُ عِنْدَنَا كَمَا سَبَّهَ وَتَرَدَّدَ فِي رَحْمَتِهِ فَالْعَزِيمَةُ يَوْمًا

وَيُحَرِّمُ أَنْ لَا يَفْزِيهِ الْعَزِيمَةُ
 أَوْ يَأْخُذَ بِالْعَزِيمَةِ

مَعْنَى الرَّحْمَةِ وَفِي حَيْثُ تَقْتَضِيهَا نَسَبُ نَوَافِقَةِ الْمَلِكِ لِلْأَمْرِ
 وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَحُكْمُهُ أَنْ لَا تَأْخُذَ بِالْعَرِيَةِ أُولَى وَأَمَّا
 النَّوْعُ الثَّانِي فَيَسْتَبَاحُ مَعَ قِيَامِ السَّبِّ وَتَرَخِي حُكْمَهُ

أَنْ يَخَافَ الْهَلَاكَ عَلَى نَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْذُلَ نَفْسَهُ
 لِإِقَامَةِ الصَّوْمِ لِأَنَّ الْوُجُوبَ سَاقِطٌ عَنْهُ خِلَافَ
 النَّوْعِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا أَنْ تَنْزِي الْجَارِ فَأَوْضَعَهُ عَنَّا
 مِنْ الْأَمْرِ وَالْإِعْلَالِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى رَحْمَةً

بِحَازِا لِأَنَّ كِلَالَ سَاقِطٌ لَمْ يَبْقَ مَشْرُوعًا فَلَمْ يَكُنْ

رَحْمَةً لِلْجَارِ مِنْ حَيْثُ مَوْضِعُ نَحْضٍ تَخْفِيفًا وَأَمَّا

وَالْمَلِكُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ
 وَالْمَلِكُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ
 وَالْمَلِكُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ

وَيُحَرِّمُ أَنْ لَا يَفْزِيهِ الْعَزِيمَةُ
 أَوْ يَأْخُذَ بِالْعَزِيمَةِ

[illegible]

مستورا و اعلام ۵
نمر ۵ ق

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 الجملة غير الظاهر
 ولهذا لا

يحتمل التعليل اسقاط محض لا يحتمل الرد كالعقود
 العصاص واما المعنى فهو ان الرخصة لطلب الرفق
 او الاستدلال بالرخصة

والرفق متغير في العقر فقط لا اكمل اصلا
 ولان الاختيار بين العقر والاكمل غير ان

يتغير رفقا لا يلحق بالعبودية بخلاف الصوم
 لان المفراج بالتخير دون التخيير الصدقة وليس

فيه متعارض مضار للتخير لطلب الرفق ولا يلزم العبد

لا يجوز ان يكون
 في الجملة لان
 الجملة غير الظاهر
 ولهذا لا

الاما دون في الجملة لان الجملة غير الظاهر ولهذا لا
 يجوز بناء احدها على الآخر وهذا المغايرة لا يتعين

الرفق في الاقل عددا اما الظاهر المسافر والمقيم
 واحدنا للتخير بين القليل والكثير لا يتحقق شيء

ان فعل كذا افضل وهو معسر يتخير بين صوم ثلثة
 ايام وبين صوم سنة في قول محمد بن وهب

ايام وبين صوم سنة في قول محمد بن وهب

واما المرسل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه
 الا ان يروي الثقات مرسله كما روي واسمه
 مثل ارسال محمد بن الحسن بن واثقه
 الشافعي لا قبل الامر كل سعيد بن المسيب
 فاني تتبعها فوجدتها مسنداً والمزاد اسم
 المتواتر وهو يروي عن قوم لا يحيي عددهم
 ولا يتوهم تواترهم على الكذب لكثرة نهم وعدالتهم

وتبين انما كنتم ويدوم هذا الحد الى ان يثقل
 برسول الله عليه السلام وذلك مثل نقل
 القرآن والصلوات الخمس واعداد الركعات
 ومقادير الزكاة وما شبه ذلك وانه يوجب علم
 اليقين بمنزلة العيان علماً ضرورياً والمشهور
 وهو ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر
 مضايقة قوم لا يتوهم تواترهم على الكذب

واما المرسل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه
 الا ان يروي الثقات مرسله كما روي واسمه
 مثل ارسال محمد بن الحسن بن واثقه
 الشافعي لا قبل الامر كل سعيد بن المسيب
 فاني تتبعها فوجدتها مسنداً والمزاد اسم
 المتواتر وهو يروي عن قوم لا يحيي عددهم
 ولا يتوهم تواترهم على الكذب لكثرة نهم وعدالتهم

واما المرسل من دون هؤلاء فقد اختلف فيه
 الا ان يروي الثقات مرسله كما روي واسمه
 مثل ارسال محمد بن الحسن بن واثقه
 الشافعي لا قبل الامر كل سعيد بن المسيب
 فاني تتبعها فوجدتها مسنداً والمزاد اسم
 المتواتر وهو يروي عن قوم لا يحيي عددهم
 ولا يتوهم تواترهم على الكذب لكثرة نهم وعدالتهم

از کتب خطی (از کتب خطی)

انه احدثني المتواتر وقال عيسى ابن ابيان

لان المشهورين شهاده السلف صار حجه للعمل

[illegible]

ويعود عندنا وذلك مثل حديث زيادة الرجم
والسج على الكف والاتباع في صوم كفار الهين
لكنه لما كان من الاحاد في الاصل بنيت بهجة

سقط بها علم اليقين وخز الواحد وهو الذي

سقط بها علم اليقين وحيز الواحد وهو الذي
 كان قسما المستور ثلثة الاله بالقبول وكان احدا
 قطعا وبقينا ينبغي ان يكون المش
 الاجماع للقطع واليقين ما يكون من
 من وانه فلا ينفذ اليقين وانما يفيد
 فلهذا الحيز المستور يوجب علم طائفة
 مروي الواحد او الاثنان فضا عدا بعد ان يكون
 ان الحيز الواحد

دون المشهور والمتواتر وحكمه اذا ورد غير

منها في الكتاب والسنة المشهورة في حادثة لا

بها للبوي ولم يظهر من الصحابة رضي الله عنهم

الاختلاف فيها وترك الحاجة به ان يوجب

الفعل بشرط تراعي ان في الجز ويح اربعة كلام

والعدالة والعقل الكامل والصبط فلا توجب

الحمل جز الكافر والفاسق والصبي والمعتق

والذي اشتدت عقله خلقة او مسامحة او غير ذلك

مجازفة والمستور كالفاسق لا يكون حجة في باب

القوم روي زينة الصدوق عن الكذا

القول في زينة الصدوق عن الكذا

القول في زينة الصدوق عن الكذا

الحديث ما لم يظهر عدالة الا في الصدر الاول

على ما بين انشاء الله وروي الحسن عن ابي

حنيفة رضي الله عنه انه مثل العدل بما يجبر من

بجاسة الماء وذكر في كتاب الاستحسان انه

مثل الفاسق فيه وهو الصحيح وقال محمد بن

الفاسق يجبر بجاسة الماء انه يحكم السامع رايه فان

وتع في قلبه انه صادق يتم من غير اراقة الماء فان

وتع في قلبه انه صادق يتم من غير اراقة الماء فان

وتع في قلبه انه صادق يتم من غير اراقة الماء فان

وتع في قلبه انه صادق يتم من غير اراقة الماء فان

الحديث ما لم يظهر عدالة الا في الصدر الاول

على ما بين انشاء الله وروي الحسن عن ابي

حنيفة رضي الله عنه انه مثل العدل بما يجبر من

الحديث ما لم يظهر عدالة الا في الصدر الاول

على ما بين انشاء الله وروي الحسن عن ابي

حنيفة رضي الله عنه انه مثل العدل بما يجبر من

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

تأيد بأكبر الراي لان ذلك امر خاص لا يستقيم

تلقينه من جهة العدول فوجب التحري في هذه

للمعزوفة وكونه مع الفسق اصل الشهادة

وانشاء التهمة حينئذ بلزومه خبره ما يلزم من غير

للا ان هذه المعزوفة غير لازمة لان العمل

بالاصل يمكن وهو ان الماء طاهر في الاصل

فلم يجعل الفسق عذرا ولا ضرورة في المصير الي

الاصول وهو ان الماء طاهر في الاصل

فلم يجعل الفسق عذرا ولا ضرورة في المصير الي

الاصول وهو ان الماء طاهر في الاصل

فلم يجعل الفسق عذرا ولا ضرورة في المصير الي

الاصول وهو ان الماء طاهر في الاصل

فلم يجعل الفسق عذرا ولا ضرورة في المصير الي

الاصول وهو ان الماء طاهر في الاصل

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

رواية في امور الدين اصلا لان في العدول

من الرواة كثره وبهم غنية فلا يصح

بالتحري واما صاحب الهوى فالتعصب

لانه لا يقبل رواية من اتحل الهوى ودعا الى

اليه لان الحاجة والدعوة الى الهوى بسبب

داع الى القول فلا يؤمن على حديث رسول

الله عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

لا يثبت عليه السلام واذا ثبت ان خبر الواحد

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

القول على طهارة الماء والنجاسة
ووجوب الطهارة في كل شيء

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

فلما ان كان الراوي معروفا بالغة والتقدم في

الاجتهاد كالخفاء للرشد والعدالة الشدة

وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الكلاعي

وعائشة رضي وعينهم من شهر بالغة والنظر

كان حديثه حجة يترك به القياس وان كان

الراوي معروفا بالعدالة والحفظ والضبط او

الغة مثل ابي هريرة وانس بن مالك رضي الله

فان

فان وافق حديثه القياس على به وان خالف لم
 يترك للافق وروى وانسداد باب الراوي
 وذلك مثل حديث ابي هريرة رضي في المصنف
 فان كان الراوي مجهولا لا يعرف الا بحديث
 رواه او حديثين مثل وابصة بن معبد
 وسلمة بن الحبيب فان روي عنه السلف وسعد
 بعه او سكتوا عن الطور صار حديثه مثل حد

فان وافق حديثه القياس على به وان خالف لم

يترك للافق وروى وانسداد باب الراوي

ذلك مثل حديث ابي هريرة رضي في المصنف

فان كان الراوي مجهولا لا يعرف الا بحديث

رواه او حديثين مثل وابصة بن معبد

وسلمة بن الحبيب فان روي عنه السلف وسعد

بعه او سكتوا عن الطور صار حديثه مثل حد

بعضه او سكتوا عن الطور صار حديثه مثل حد

فان كان الراوي معروفا بالعدالة والحفظ والضبط او
 اللغة مثل ابي هريرة وانس بن مالك رضي الله
 عنه فانه يترك به القياس وان كان
 المصنف مجهولا لا يعرف الا بحديث
 رواه او حديثين مثل وابصة بن معبد
 وسلمة بن الحبيب فان روي عنه السلف وسعد
 بعه او سكتوا عن الطور صار حديثه مثل حد

والمعروف وان اختلف فيه مع نقل الثقات
عنه فكذا لا يثبتنا وان لم يظهر من السلف الا
الاعتراف بالجهل

الرد لم يقبل حديثه وصار مستكرا فان كان لم
يظهر حديثه في السلف فلم يقبل برده ولا
قبول لم يجب العمل به كس العمل به جاز لان العدا
اصل في ذلك الزمان حتى ان رواية مثل هذا
الجهل في زماننا لا يحل العمل به لظهور الغش

هذا

والمعروف وان اختلف فيه مع نقل الثقات
عنه فكذا لا يثبتنا وان لم يظهر من السلف الا
الاعتراف بالجهل

من الحق شيئا والمستتر منه في حيز الجوار للعقل
دون الوجوب ويسقط العمل بالحديث اذا
ظهر مخالفة قول او خلافا لرواي بعد الرواية

او غير من ائمة الصحابة والحديث ظاهر لا
يحتاج الى دليل

هذا الحديث لا يثبتنا وان لم يظهر من السلف الا الاعتراف بالجهل

هذا الحديث لا يثبتنا وان لم يظهر من السلف الا الاعتراف بالجهل

وہو کتبہ و قد قیل ان هذا قول ابن ابی سفيان

شاهدین شهدا علی القاضی بقضیہ وهو

يذكرها قال ابو يوسف ربح لا يقبل وقال

درج یسبل والطن المبرهن لا یوجب حرجا

بسم الله الرحمن الرحيم

من شهر الضيعة والاتقان دون العقب

والعداوة من امة الحديث

في المعاصرة وهذه الحجة التي سبق ذكرها من الكتب

والسنة لا تقارن في انفسها وضعا ولا اتسا

لأن ذلك من إمارات العبد تعالى الله عن ذلك

إذا انكره المروي عنه
 وهو كذا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

٩ وهو فرع اختلافهما
 في القاضي بقضية وهو
 فرع لا يقبل وقال
 بهم لا يوجب حرجا

فلا يبق لك من الدنيا شيء من غير الله تعالى

[illegible][illegible]

والعداوة من اية الحديث **ف**
في المعارضة وهذه الحجج التي سبق ذكرها من الكتب
والسنة لا يتعارض في انفسها وضعا ولا تنافي
لان ذلك من امارات العجز تعالى الله عن ذلك



انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

وانما يقع التعارض بينهما لجلنا بالناج من

المسوخ وحكم المعارضة بين الالبين المصير
 الى السنة وبين السنين المصير الى التمسك

واقوال الصحابة على التمسك في الحج ان كل
 لان التعارض من بين الجنتين قطنا

لاننا في كل واحدة منهما بالشرعي في المصير

الى ما بعد ما من الحج عند تعرض المصير الى

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

يجب تميز الاصول كما في سور الحمار لما انفردت

الدلائل ولم يصلح التمسك شاهدا لانه لا يصلح

لفظ الحكم ابتداء قبل ان اما عرف طاعة

في الاصل فلا تقبس بالتعارض ولم يزل

الحديث فوجب ضم اليمين اليه واما اذا وقع

التعارض ولم يزل الحديث بين التمسك

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير
 ولو كانت اربع كجوارث فانها لا تفرق من ربا
 وما دون ذلك من المصير المسمى بالربا
 انما هو واحد لا اعتبار بربا في المصير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المجتهد بآتيما شاء بشهادة قلبه لان القياس حجة

يعمل به اصحاب المجتهدين الحق به او اخطاء فكان

العمل باحدهما وهو حجة اطمان قلبه اليها

بنور الفكرة اولى من العمل بالخبر لم

التعارض انما يتحقق بين المجتهدين بالاجماع

كل واحد منهما صوابا يوجب للاخرى زوال

واحد في محل واحد مع تساويهما في القوة وال

الاعتراض عن اطلاق المجلدين فان دوروهو الصواب في عين الله
والاعتراض عن اطلاق المجلدين فان دوروهو الصواب في عين الله
والاعتراض عن اطلاق المجلدين فان دوروهو الصواب في عين الله

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله الحق وقوله تعالى
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

روى عن الكرخي
الدينور لا يملكه
الصدق وهذا
دون الدينور
لان الدينور
مستلزم

واختلف على اصحابنا المتقدمين في ذلك
روى ان بريدة اعفت وزوجها عبد و

انما اعفت وزوجها مع اتفاقهم ان كان

عبد فاصحابنا راج اخذوا بالمشيت وروى ان

رسول الله عليه السلام تزوج بممونة وهو

ودوي انه تزوجها وهو محرم وانعت الروايا

قوله الحق وقوله تعالى
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بعضل عدد الرواة لان القلب اليه اميل وبالكذا

والحرية في العدد دون الافراد لانها تتم الحجة

بابا جماع السلف و بين الحجج مجملتها بحمد البيان

وعد اباب البیان البیان عن حمزة اوجه والعام و١٥٥٠

بیان تقریر و بیان تغیر و بیان تغییر و بیان تبدل

اقام الربا زنه
انتها وحق الحكم
اي ان بيان التبريد
نه بكم الهيا زنه

وہی

و بیان موقوفه ابا بیان التقریر فهو توكید الكلام
ما یقطع احتمال المجاز او الحضور فیصح موصولا

و معضولاً و كذلك بيان التفسير وهو بيان الجموع والمشتراك

فاما بيان التفسير نحو التعيين والاستثناء فانما يصح

الوصول واقتل في حضور العموم فمذنا لا تقع
لا في ذلك الا كما لا يغير الا ان مننا لا يغير في الكلام فتم وصرح

مراحم و من السائغ رح يكون فيه التراخي

وهذا بناء على ان العموم مثل الخصوص عندنا في

في غنمة بين الجملة عند علمائنا لان قوله عليه السلام من قتل قتيل لا غنمة له
 ورد في يوم خيبر واية الحسن و قوله تووا اعملوا انما غنمتم من شيء فزادت
 قبل خيبر فكان متاجرا عن رية الحسن والحضر مع كان طاريا على العام
 فخصه العام فوجب العمل بعموم الكتاب وعندنا في راجح
 كما عارض فيثبت الحكم على ما قاله عليه السلام في جمع

ج ٥٠

الحكم قطعاً وبعد الحضور لا يبيح القطع مكان
 تغييراً من القطع إلى لا احتمال فيستبد بشرط
 الوصل على هذا قال علماءنا مع بين

تغييراً من القطع إلى لا احتمال فيستبد بشرط

الوصل على هذا قال علماءنا مع بين

خاتمة لسان وبالفن منه لا فر موصولا إن

الثاني يكون خصوصاً للاول ويكون العف

لثاني وان فصل لم يكن خصوصاً بل صار معاً

يكون العف بينهما واختلفوا في كيفية الاستثناء

اليف

بعضاً فقال أصحابنا مع الاستثناء يمنع القطع حكمه

بعد المستثنى فيكون كلاماً بالبيان بعد وقال

الشافعي الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارض

بمنزلة دليل الحفوض كما اختلفوا في التعليل على ما

مضاهنا تقدير قوله فلان على الف الامامية

له على استقامة ومنه الامامية فانها ليست

وعلى هذا اعتبر صدر الكلام في قوله عليه السلام

انما لا اله الا الله وحده لا شريك له

صدر الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم

فخرج هذا الابع عن صدر الكلام ونظيره

بعضاً فقال أصحابنا مع الاستثناء يمنع القطع حكمه
 بعد المستثنى فيكون كلاماً بالبيان بعد وقال
 الشافعي الاستثناء يمنع الحكم بطريق المعارض
 بمنزلة دليل الحفوض كما اختلفوا في التعليل على ما
 مضاهنا تقدير قوله فلان على الف الامامية
 له على استقامة ومنه الامامية فانها ليست
 وعلى هذا اعتبر صدر الكلام في قوله عليه السلام
 انما لا اله الا الله وحده لا شريك له
 صدر الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فخرج هذا الابع عن صدر الكلام ونظيره

من حيث هو الكلام لا الحكم ولا من حيث هو نفس الكلام معقور حكما كان الكلام له لم يعتبر لا يكون كلاما
 من حيث هو الكلام معقور حكما كان الكلام له لم يعتبر لا يكون كلاما
 من حيث هو الكلام معقور حكما كان الكلام له لم يعتبر لا يكون كلاما

فانهم عدو في الالواح العالمين اي لكن رب

[illegible]

في بيان انواع من انواع بيان

بالموضع له وهذا على اربعة انواع منه ما هو

في معنى المنطوق به كقوله تو وورثه ابواه

فلامه التثنية صدر الكلام اوجب الشكره ثم
 تخصيص اللام بالتثنية دل على ان اللات تحقق
 الباقي فصار بيانا بصدور الكلام لا بحذف السكو
 ومنه ما يثبت بدلالة حال المتكلم كقوله سكوت

صاحب الشئ عند امر بعبارة عن التعبير يدل
 على حقيقة وفي موضع الحاجة الى البيان يدل
 لان تاجير البيان عن

على البيان مثل سكوت الصحابة عن قولهم

منفعة البدن في ولد المخور ومنه ما يثبت
 صدوق دفع العزور مثل سكوت الشفع وكسوت
 المولي حين يرى عبده يبيع ويشترى ومنه ما
 يثبت صدوق كثرة الكلام مثل قول علمائنا

بمنزلة لعل على مائة ودرهم او مائة ودينار
منه في كل سنة على مائة ودرهم او مائة ودينار

حفظه ان العطف جعل بيان الاول وقال السامري
القول قوله في بيان الحامية كما اذا قال له على

مائة ودينار وقلنا ان حذف المعطوف
عليه متعارف ضروري لثبوت العدد وطول

الكلام وذلك فيما ثبت وجوبه في اللمة

في عامة المعاملات كما يكمل والمودون دون

بالحكم

فيها استغناها لا يثبت في اللمة لا بطريق
وهو السلم **باب بيان التبديل** وهو النسخ فنقول

النسخ في حق صاحب الشرع بيان مدة الحكم
المنطق الذي كان معلوما عند الله تعالى لا الية

الطاعة مضار طاعة البقاء في حق البشر فكان
التبديل في حقنا بياننا محض في حق صاحب الشرع

وهو كالتفعل فانه بيان محض للاجل في حق صاحب
البيان فانه محض الشرع وهذا لا يطيب اذا امر المدين بامكانه او ناه

منه ببيان لا المصلحة لا لتدبلا وتناقضا ولا مناه امر الله توبته اطلق ثم ناه
عن ذلك لانه الحكم المطلق لا يخفى عليه مصالح العبد اجلا عاجلا لا يكون النسخ من
البدل والتناقض وبهذا سقط شبهة اليهود في النسخ فانهم انكروه علانية يودون

حكم يكون في نفسه محتملاً للوجود والعدم ولم

نصا کا فی قولہ تو خالدین میھا ابداد

الله عليه السلام وأشرط التماس من عند العبد

عندنا دون التمس من الفعل خلافاً للمعزلة ولا

فخر

و کذا للاجماع عند اکثرهم لان الاجماع عبارة

عن اجتماع الناس اول مدخل للراي في معرفة

مناسبة وقت الحضر والبيع في الشيء عند الله تعالى

و اما چوز نسخ با کتاب و است و چوز نسخ احد

جہاں سے عند ناواقا السامعی مع لا یجوز لانه یکنہ

مَدْحَةٌ اِي الطَّوْحُوانَا نَقُولُ السَّخِيحُ بَيَانُ مَدْحِهِ

الكتاب في الكلام
والدلالة على الصواب

ان محرمه زنا كونه بالسهة - بعدا

میرزا زلفی میرزا میرزا
علاء الدین علی قزوینی صاحب صلا
هدیه السلام لا شکم امرأه علیها
شکر و قدر و احسن کمالات و را ذلکم یخبر
سند بالکتاب و الدلیل علی شیخ
الفرز و نظیر شیخ الشافعی
هم سماعاً ایماً و کتباً
و ایضا و غیره

قیاس لا یصلح ناخدا
 ان الاجماع عیان
 مدخل للرای فی معرفه
 فی الشیء عند الله تعالی
 بالکتاب
 او بالشیء المتعارف والظاهر فی الشیء المستقر بالاعتبار واما فی الشیء المستقر
 بالاعتبار واما فی الشیء المستقر بالاعتبار واما فی الشیء المستقر بالاعتبار واما فی الشیء المستقر بالاعتبار
 قوله تعالى والذین یتوبون فوسفکم ویزودنا زادها حصه لانها
 فانه فی جملة التوبه فوسفکم ویزودنا زادها حصه بانفسه
 بالکتاب

دوسته و چو زنج احد

لا يجوز لانه يكون

فول السخ بيان منه حکم

اية الطغاة في سران السخ
 في الكبر بالكتار والسته بالسه
 وينقل من الكبر بالكتار والسته بالسه

فانه مبعوث الى اهل البيت من عند الله فليس لنا على امره سلطان

انما هي في رتبة احوالها دون الملازم
 نظرا لان احوالها غير منفصل عن الملازم
 كما في رتبة احوالها دون الملازم
 انما هي في رتبة احوالها دون الملازم
 نظرا لان احوالها غير منفصل عن الملازم
 كما في رتبة احوالها دون الملازم

[illegible]

درة على السيف والكلاب الا ان تولد
في قعر روم ما تبين جواز التولد
و فخره لا الصدوق الا بالانوار
لان الصدوق فرضية اراد
نفاية على السيف والكلاب

بعضی
محققین
از
نظریه
کلام
در
معنی و طاعت
و آشنایی با معنی
و بعضی صنفیه
و بعد از کلام
در ارتباط
با هر دو
الاول

و دوم
و در تالیف
و سوم

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي
في حق من روي في حق من روي في حق من روي

يقوم دليل الخصم به ويتصل بالسنة بيان

طريقة رسول الله في اظهار احكام الشريعة

بالاجتهاد واختلف في هذا الفصل والصحيح

عندنا انه كان يعمل بالاجتهاد اذا انتفع

قطعه عن الوحي فيما ابتلي به وكان لا يترك على

الخطا فاذا اقر على شيء من ذلك كان دلالة

قاطعة على الحكم بخلاف ما يكون من غير البيان

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي في حق من روي في حق من روي في حق من روي

بالري

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي في حق من روي في حق من روي في حق من روي

بالري وهو نظير الالهام فانه حجة قاطعة في

حقة وان لم يكن في حق غيره بهذه الصفة ومما

تسند نبينا م شريع من قبله والقرآن العجيب

فيه ان ما فقه الله تعالى ورسوله منها من غير انكسار

يلزمنا على الله شريعة لرسول الله وما يقع به ختم

باب السنة باسما اوصياء رسول الله

قال ابو سعيد البرقي في تقليد الصحابة واجب

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي في حق من روي في حق من روي في حق من روي

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي في حق من روي في حق من روي في حق من روي

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي في حق من روي في حق من روي في حق من روي

بما لا يخفى على من عاين من حقيقة خلاف ما روي في حق من روي في حق من روي في حق من روي

يترك القياس لاحتمال السماع والتوقيف
ولفضل اصابتهم في نفس الراي بمشاهدة الحق

التزويل ومعرفة اسبابه وقال ابو الحسن الكرخي
لا يجوز تقليد الصحابة الا فيما لا يدرك بالقياس

وقال الشيخ رحمه الله لا يقلد احد منهم وهذا
الخلافا في كل ما ثبت عنهم من غير اختلاف
يفهم ومن غير ان ثبت انه بلغ غير قابله فكذلك

قوله الهادي

لا بعدوا قلوبهم ولا يسيط البعض بالبعض بالتفا
لانه تعين وجه الراي كما لم تجر الحاجة بينهم

بالحديث المرفوع في كل محل القياس واما التالي
فان زاحمهم في الفتوي يجوز تقليد بعضهم

باب خلافا للبعض والله اعلم
باب اختلاف الناس فيمن
الاجماع في اللغة العوام على الامر والتقطع ومنه قوله عليه السلام لا يصدم لمن لم يجمع في الدين
من باب التثنية والامر وقيل للاجماع والاجتماع بمعنى واحد كذا في هذا الباب يعني ان يقال اجتمعوا
اجتمعت وفي الشريعة اتفاق جميع اهل الاسلام على امر او نهى وهو الدين كما في الاجماع العام مثل لا
الصلوة والزكاة وما اشبه ذلك والاتفاق اهل الحل والعقد في الامور بعد عدم التبيين عليه السلام
والامر او النهي للاتفاق فيما فيه الاشتراك في الامور الشرعية او في القول للدليل عليه او في الفعل كذا وكذا
من لعل الحل والعقد كل عام مجتمد ليس صاحب هوي يورث الشهرة ولا تسقط ليعقل العدالة

يترك القياس لاحتمال السماع والتوقيف
ولفضل اصابتهم في نفس الراي بمشاهدة الحق

التزويل ومعرفة اسبابه وقال ابو الحسن الكرخي
لا يجوز تقليد الصحابة الا فيما لا يدرك بالقياس

وقال الشيخ رحمه الله لا يقلد احد منهم وهذا
الخلافا في كل ما ثبت عنهم من غير اختلاف
يفهم ومن غير ان ثبت انه بلغ غير قابله فكذلك

قوله الهادي

يغتد بهم للاجماع قال بعضهم لا اجماع الا للصحة
التي هي في حق الله تعالى لا في حق غيره
والصحة هي التي هي في حق الله تعالى لا في حق غيره
والصحة هي التي هي في حق الله تعالى لا في حق غيره

وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل
المدينة وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل
المدينة وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل
المدينة وقال بعضهم لا اجماع الا لاهل

عليه السلام والصحيح عندنا ان اجماع كل عصر
من اهل العداة والاعتناء حجة ولا عبرة لقوله
من اهل العداة والاعتناء حجة ولا عبرة لقوله

العلماء ولترتهم ولا بالثبوت على ذلك حتى
يكونوا قد اجماعوا على ذلك حتى يكونوا قد اجماعوا

ولا يخالفه اصل الهوي فيما سبوا به الى الهوي
ولا يخالفه اصل الهوي فيما سبوا به الى الهوي

ولا يخالفه اصل الهوي فيما سبوا به الى الهوي
ولا يخالفه اصل الهوي فيما سبوا به الى الهوي

ولا يخالفه من راي لهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى

عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى

اجماع الصحابة نصا لانه لا خلاف فيه فيهم اهل
المدينة وعرة الرسول عليه السلام ثم الذي
اجماع الصحابة نصا لانه لا خلاف فيه فيهم اهل

ثبت بعض بعضهم وسكوت الباقيين لان السكوت
في الدلالة على التغير دون النص ثم اجماع من
ثبت بعض بعضهم وسكوت الباقيين لان السكوت

الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى
عن رايهم في الباب الا فيما يستغنى

ولا يخالفه اصل الهوي فيما سبوا به الى الهوي
ولا يخالفه اصل الهوي فيما سبوا به الى الهوي



بالتفتة في الصلوة وان يعدي الحكم الشرعي
اثبت بالضم بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه
فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الحزب اثر لاثبات
لانه ليس حكم شرعي ولا صحة ظاهرا الذي

لكونه تغييرا للحرمة المتناعية بالكفار في
الاصل اية اطلاقها في الفرع عن الغاية ولا ارا
لغاية الحكم من الناس في النظر الى الكثرة والخاصة

بالتفتة في الصلوة وان يعدي الحكم الشرعي
اثبت بالضم بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه
فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الحزب اثر لاثبات
لانه ليس حكم شرعي ولا صحة ظاهرا الذي

بالنظر الى قدره به واجعله نظيرا للاخر والعقبا

اذا اخذوا حكم الفرع من لال سموه كذا

لغديرهم الفرع بالال في الحكم والعدة واما

شرطه فان لا يكون لال محصيا بحكمه نص

آخر كقول شهاد خزيمة وحده كان

ثبت بالضم اختصاصه به كرامة له وان لا يكون

الاصل معدولا عنه القيس كاي باب الطهارة

بالتفتة في الصلوة وان يعدي الحكم الشرعي
اثبت بالضم بعينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه
فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الحزب اثر لاثبات
لانه ليس حكم شرعي ولا صحة ظاهرا الذي
لكونه تغييرا للحرمة المتناعية بالكفار في
الاصل اية اطلاقها في الفرع عن الغاية ولا ارا
لغاية الحكم من الناس في النظر الى الكثرة والخاصة
بالنظر الى قدره به واجعله نظيرا للاخر والعقبا
اذا اخذوا حكم الفرع من لال سموه كذا
لغديرهم الفرع بالال في الحكم والعدة واما
شرطه فان لا يكون لال محصيا بحكمه نص
آخر كقول شهاد خزيمة وحده كان
ثبت بالضم اختصاصه به كرامة له وان لا يكون
الاصل معدولا عنه القيس كاي باب الطهارة

ما فيه نفي والشرط الرابع ان يتي حكم النفس بعد
 التعليل على ما كان قبله لان تغيير حكم النفس في
 نفسه بالري باطل كما ابطالناه في النوع وانما
 خصصنا التعليل في قوله عليه السلام لا يتبعوا
 الايمان والطعام بالاطعام لانهم غرض حكم
 النفس فيهم لا غير اجمع

في قوله ولا اله الا الله
 في قوله ولا اله الا الله
 في قوله ولا اله الا الله

بالاطعام

التغيير بالنفس مصاحبا للتقليد لا به ولا لك
 لا بالتقليد لان الامر باجازه ما وعد للفقراء
 رزق لهم مما لو لنفسه على الاغنياء ملك
 لا بالامر بالامر باجازه ما وعد للفقراء
 رزق لهم مما لو لنفسه على الاغنياء ملك

لا يجمل مع اختلاف المواعيد فيمن لا يميز
 بالاسناد فيصير التغير باللفظ وانما التغير باللفظ
 كلفه شرع وهو صلاح الحمل للفرق في التغير كصاف شيب
 بدوام بين عليه بعد الوقوع لله تعالى ابتداء
 اليد وهو نظير ما قلنا ان الزوال لا يزيل
 النجاسة والكارالة صالحة للارزالة والوا
 تعظيم الله تعالى بكل عضو البدن والتكبير
 مثل قوله الله ابراهيم اعظم
 لا يزيل النجاسة والكارالة صالحة للارزالة والوا
 تعظيم الله تعالى بكل عضو البدن والتكبير
 مثل قوله الله ابراهيم اعظم

صالحة لجعل فعل الله تعالى نفيها والافطار هو
 السبب والوقوع آلة صالحة للفظ وبعد التفتيل
 يتبع الصلابة على ما كان قبله وقفاً بين
 ان اللام في قوله انما الصدقات للفقراء
 لام العاقبة اي يصير لهم عاقبة اولانه او
 الصرف اليهم بعد ما صار صدقة وذلك بعد الارزالة
 ان الله تو مضاف وايضا هذا التحقيق مضاف
 اسبق وسوكون اللام العاقبة اولانه او

لا يزيل النجاسة والكارالة صالحة للارزالة والوا
 تعظيم الله تعالى بكل عضو البدن والتكبير
 مثل قوله الله ابراهيم اعظم

بسطوانه بر

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

بجبة انفا من الطوائف والطوائف عليكم

ولا يصح العمل بالوصف قبل العلامة لانه امر شرعي

واذا ثبت العلامة لم يجب العمل بالابعد العدالة

عندنا ويح الاثر لانه يحتمل الرد مع قيام العلامة

فينتفرد صحة مظهر اثره في موضع من المواضع

كاثرا الصغر في دلالة ايمان وهو نظير صدقات

يعرف بظهور اثره في منعه عن تعاطي مظهر

فانه كما ان من ضمن ما لا يبرك بالجرس في الشريعة

عريف صحة بظهور اثره في منعه عن تعاطي

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

العلم على عندنا باثرها

قد منا على القياس لا يختار الذي هو القياس

الخير اذا قوي اثره وقد منا القياس لصحة اثره

الباطن على الاحسان الذي ظهر اثره وخفى

لان العبرة لقوة الاثر وصحة دون الظهور وسببا

الطاي فيمن تلالا السجدة في صلوة انه سرح بها

قياس لان الصغر قدوة به قال الله تعالى وخر

فانه كما ان من ضمن ما لا يبرك بالجرس في الشريعة

عريف صحة بظهور اثره في منعه عن تعاطي

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير
والله اعلم بالصواب

ركعا وفي الاستحسان لا يجزئ لان الشرح امر
بالسجود والركوع خلافة سجد الصلوة وهذا اثر

المسح باليمين فاما وجه القيس فجاز مخض لكن القياس
اولى باثره الباطن بيانه ان السجود عند التلاوة

لم يشرع قرينة مقصودة حتى لا يلزم بالندرو
المقصود مجرد ما يصلح تواضعا والركوع في الصلوة

يعمل هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع

الركوع بخلاف الركوع في غير الصلوة حتى لا يلزم
من سجود التلاوة في طه والرواية لان الركوع
في غير الصلوة ليس تعبكا ولا شرط فيما بين
السجود والركوع

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع بخلاف الركوع في غير الصلوة حتى لا يلزم
من سجود التلاوة في طه والرواية لان الركوع
في غير الصلوة ليس تعبكا ولا شرط فيما بين
السجود والركوع

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع

في غيرها ايضا لا يخرج مع الف والظاهر

احق من الاثر الظاهر مع الف والظاهر

غرض وجوده فاما العلة الاولى فاكثرت من ان يخص

ثم المسح باليمين باليمين يصلح لغرضه بخلاف

المسح بالاشرا او بالاجماع او بالضرورة كالم

والاصنعاء ونظير الحيض والاباء والاموات

الا ترى ان الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع

فيكون في الاول والاول لان الاجارة وهذا عند

فيكون في الاول والاول لان الاجارة وهذا عند

فيكون في الاول والاول لان الاجارة وهذا عند

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع بخلاف الركوع في غير الصلوة حتى لا يلزم
من سجود التلاوة في طه والرواية لان الركوع
في غير الصلوة ليس تعبكا ولا شرط فيما بين
السجود والركوع

هذا العمل بخلاف سجود الصلوة والركوع
الركوع بخلاف الركوع في غير الصلوة حتى لا يلزم
من سجود التلاوة في طه والرواية لان الركوع
في غير الصلوة ليس تعبكا ولا شرط فيما بين
السجود والركوع

2

و لا يكرى الى الف

بسموئوئوئو

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark vertical stain along the right edge. A small dark spot is visible near the bottom center.

فصوص العلقا استمع حكم التعليل في كماله وهو

لأنه لا يثبت في الأثر وقتا نحن انقدم لعدم الكعدة لان فعل

الناسي مستوجب الى حسب الشرح فسقط عنه

مع الجناية وصار الفعل عقرا فيتع الصوم لبقاء

ركنة لا مانع مع فوات ركنه فالذي جعل

عندهم دليل الحضور جعلناه دليل العدم

وهذا كل هذا الفصل فاحفظه واحكمه فتعذر

المرزوق في تفسير العدة في هذا الكلام في

في حكم

حكم النفس وفيه فقه كثير ومخلص كبير واما حكمه
لأن جميع صور التخصيص على هذا الوجه في

فتعذر حكم النفس الى ما لا يثبت فيه

بغالب الراي على احتمال الخطاء فالعقوبة حكم

لازم للتعليل عندنا وعند الشافعي رحمه الله

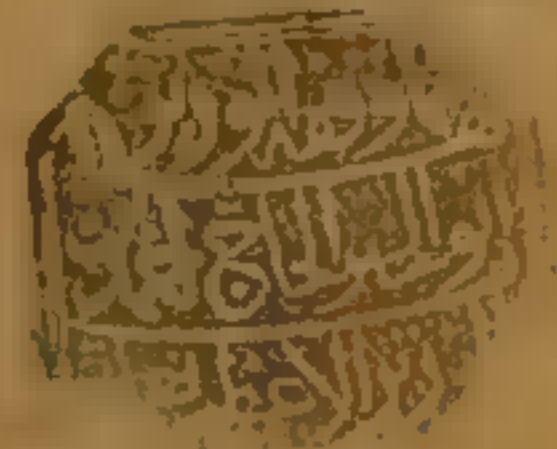
هو صحيح بدون التعذر حتى جواز التعليل

بالتبينة واجتاج بان هذا لما كان من حسن الحج

وجب ان يتعلق به الا بما يكسر اثر الحج الا ترى

من الكسر والسنه فان الحكم يثبت به فاما كان او عاماه في

ولا يخفى في خبر ان سئل الحكم مثل تعذر ب...
بدون وصف اليوم لو كان العدة تكون في نفسها
بوزن ان يكون فاصرة فكذا
المسقطه



١٦٦٠
 ١٦٦١
 ١٦٦٢
 ١٦٦٣
 ١٦٦٤
 ١٦٦٥
 ١٦٦٦
 ١٦٦٧
 ١٦٦٨
 ١٦٦٩
 ١٦٧٠

ان دلالة كون الوصف علة لا يقيض تقدية بل
 يعرف ذلك معنى في الوصف ووجه قولنا

ان دليل الشرح لابد من ان يوجب علما او علما

وهذا لا يوجب علما بلا خلاف ولا يوجب علما
 لان دليل الشرح لابد من ان يوجب علما او علما
 في المفروض عليه لانه ثابت بالنسب والنفى في بعضه خلافه
 التعليل فلا يوجب قطع عنه فلم ينسب للتعليل
 سوي التقدية فان قيل التعليل بما لا يتقدي

لانه قد يجوز ان يضاف الحكم الى ما هو غير قطع وقطع الحكم عما
 هو قطع لا يجوز لانه من باب النسب الى ما هو غير قطع وقطع الحكم عما
 هو قطع لا يجوز لانه من باب النسب الى ما هو غير قطع وقطع الحكم عما



ينبغي اختصاص حكم النفس في هذا كقولنا التعليل

على ان التعليل بما لا يتقدي لا يمنع التعليل بما يتقدي

لا يمنع التعليل فيبطل هذه الفأيدة واما دفع

فنقول العلة نوعان طردية وموثرية وعلى كل واحد

من التسمين مذكوب من الدفع اما وجوه دفع العلة

الطردية فاربعة القول بموجب العلة ثم الحالفة ثم

في الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب العلة

في الوضع ثم المناقضة اما القول بموجب العلة

ان النفس تنفي في ثبوت الحكم على انفسها
 كما يمكن حصول التعليل في الحكم على انفسها
 فغير في عدم التعليل في الحكم على انفسها

المصير الى النزاع مع الحال لوفاء
 المقصود به استعاضا بالابتناء ونوع
 السند وقدم الحالفة على فني الوضع

ثم المماثلة ثم بيان في الوضوء فالترام ما يلزمه
المعلق بتعليده مثل قولهم في صوم رمضان سنة صوم

فرض فلا يتبادر للابتهين البنية ايضا وانما
بحوزه باطلاق البنية على انه يعين واما الى قوله

لكن في نفس الحكم وفي نسبة الى الوضوء واما ما
فصل في الوضوء فمثل تعليمهم لا يجزى الفرقه بسلام

انكس ثانيا فيل بالفرق بين المماثلة في صلاح الوضوء الحكم وبين قول الوضوء قبل له
صلاح الوضوء من غير اقامة الدليل على ان الوضوء غير صالح الحكم كان هذا مما شاع في صلاح الوضوء

فانه كما في الوضوء لان كماله لا يصح قاطعا
لاحق والردة لا تصح عنوانا واما المناقضة

فمثل قولهم في الوضوء واليتم انما طهارتان
افترقا في البنية فعلا ينتقض بفعل الشوب والبدن

عن النجاسة فينظر الى بيان وجاهلته ومولان
الوضوء تطهير حكمي لانه لا يعقل في المحل نجاسة

دلالة وهو ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى
احق وجهي الدليل ان الوصف انما صار حجة بالاشارة وكان الدفع بالذي جعل الوصف على الحق في الدفع بنفس

في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى
في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى

فكان كالتيمم في شرط النية ليتحقق التيقن منه
الوجه بل هو اصحاب الطرد الى القول بالتاثير

واما لعل الموثرة فيسبب بل فيها بعد التيقن
الا المعاصرة لانها لا تجزئ المناقضة وفيه الوضع

بعد ما ظهر اثرها بالكتاب اواله اول الاجماع
كانت اذ الصور مناقضة بحسب دفع وجوه ذكر

كان قول في الخارج من غير السبلين انه خارج
في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى

من بدن الانسان فكان حد ثانيا كالمبول في قوله عليه
ما اذ لم يسئل فتدفعه اولا بالوصف وقوله ليس

بخارج لان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق
واذا زائله اجله كان ظاهرا لا خائفا بالحق

بالوصف دلالة وهو وجوبه على ذلك الموضع
في البدن باعتبار ما يكون منه لا يتم الوصف بالتجزئ

وهنا لم يحسب على ذلك الموضع فاعدم الحكم لا لعدم
في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى

في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى
في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى

في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى
في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى

في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى
في قوله لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى ان لا يثبت في نفسه بالاولى

ماخوذ من قلب الجواب فلهذا كان ظهور البكر تضار
منه لانه لا يكون الا بوصف زائد فيه

تفسير الاول مثله قولهم في صوم رمضان انه
اي قولهم في صوم رمضان انه

صوم فرض فلا يتادي للاتباع النية كصوم
النقضاء وتلكا ما كان صوما فرضا استغنى عن

تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما
ينبغي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع

لا يشترط ان يكون الصوم اتم
بل يكفي ان يكون له وجه
فانما هو في حيزه
فانما هو في حيزه

ماخوذ من قلب الجواب فلهذا كان ظهور البكر تضار
منه لانه لا يكون الا بوصف زائد فيه

تفسير الاول مثله قولهم في صوم رمضان انه
اي قولهم في صوم رمضان انه

صوم فرض فلا يتادي للاتباع النية كصوم
النقضاء وتلكا ما كان صوما فرضا استغنى عن

تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء لكنه انما
ينبغي بعد الشروع وهذا عين قبل الشروع

لا يشترط ان يكون الصوم اتم
بل يكفي ان يكون له وجه
فانما هو في حيزه
فانما هو في حيزه

ماخوذ من قلب الجواب فلهذا كان ظهور البكر تضار
منه لانه لا يكون الا بوصف زائد فيه

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فان قوله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

فضل احد المثليين على الاخر وصفاته قالوا ان

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

القياس لا يترجح بغيره بغيره بغيره بغيره

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

والحديث وانما يترجح البعض بقوة فيه وكذلك

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

صاحب الجرح لا يترجح على صاحب الصحة

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

والذي يقع به الرشح رتبة الترتيب بقوة الاثر

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

لان الاثر يقع في الحجة منها قوي كان اولي

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

لفضل في وصف الحجة على مثال الاحسان في معار

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

القياس والتزج بقوة ثبانه على الحكم المشهور به كون

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في صحيح الركن انه مع فانه اثبت في دلالة التحفيف

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

من قولهم انه ركن في دلالة التكرار فان ركن الصلوة

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

فاما ما لا يحكم دون التكرار فاما اثر المصح في التحفيف

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

فلان في كل ما لا يعقل تطهير الكاينم وكونه والتزج

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

بكثره للاصول لان في كثره للاصول زيادة لزوم الحكم

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

معه والرجح بالعدم عند عدمه وهو اضعف وجوه

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى
بل هو في الحقيقة لا يهديهم الى الهدى

جس

[illegible]

بأن يستغفر له ربنا كما فعله

وسيلة اليه بعد احكام طريق التعليل اما الاحكام
فانواع اربعة حقوق الله خالصة وحقوق العباد

خالصة وما اجمع فيه الحقان وحقوق الله تعالى فيه

غالب كالتقوى وما اجمع فيه حق العبد
في غلب كالتقوى وحقوق الله تعالى فيه

انواع عباد الله خالصة كالايام والصلوة والذكر

وتوحيها وتوحيها كاملة كالحدود وتوحيها قاصدة

منها الصوم والنج والمجاهدة

والمجاهدة والنج والصوم والنج والمجاهدة

وسميتها اجزية وذلك مثل حرمان الميراث

بالقتل وحقوق اربعة بين الامرين وهو الكفا

وعبادتها فيها معنى المونة حتى لا يشترط لها كمال

الاهلية ومع صدقة الفطر ومونة فيها معنى

القرية وهي العشر ولذا لا يبدأ على الكمال

وجاز البقاء عليه عند محمد ومونة فيها معنى

العقوبة وهو الخراج ولذلك لا يبدأ على الكمال

اي المقابلة اذ لا يكونا مقابلة وذلك بسبب تفاوت الاراضي في ايدى المسلمين

والمجاهدة والنج والصوم والنج والمجاهدة

وسميتها اجزية وذلك مثل حرمان الميراث

بالقتل وحقوق اربعة بين الامرين وهو الكفا

وعبادتها فيها معنى المونة حتى لا يشترط لها كمال

الاهلية ومع صدقة الفطر ومونة فيها معنى

القرية وهي العشر ولذا لا يبدأ على الكمال

وجاز البقاء عليه عند محمد ومونة فيها معنى

العقوبة وهو الخراج ولذلك لا يبدأ على الكمال

اي المقابلة اذ لا يكونا مقابلة وذلك بسبب تفاوت الاراضي في ايدى المسلمين

والمجاهدة والنج والصوم والنج والمجاهدة

وجاز البقاء عليه وحق قائم بنفسه ومعلوم الغنم
 والمعادن فانه حق وجب له ثباتا بنفسه
 بناء على ان الجهاد حقه نصارى المفلس به لانه
 لا يملك الجهاد حقه نصارى المفلس به لانه

لكنه اوجب اربعة احكامه للفاين منه
 فلم يكن حقا لمصادره طاعة له بل هو حق
 استبقاء لنفسه وتولي السلطان اخذه ومنه
 في احوال الذي هو خالف حقه وامر بالمعروف والنهي عن المنكر

ولهذا جوزنا صفة الى من اتحق اربعة الاحكام
 ولا يجوزنا صفة الى من اتحق اربعة الاحكام
 ولا يجوزنا صفة الى من اتحق اربعة الاحكام

من الفانين خلاف الزكوة والصدقات
 وجعل بني هاشم لانه على هذا التحقيق لم يصير
 الا لاوتاخ وحقوق العباد اكثر من ان يحصى واما

الفصل الثاني في اربعة السبب والعدة والشرط والعلامة
 اما السبب فمما يكون طيعا الى الحكم من غير ان
 يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معاني

العلامة فمما يميز بين الحكم على الاتصاف
 اي غير متناه الى السبب فلهذا السبب المتناه
 في الامور ومن هنا يكون التمييز بين السبب والعلامة

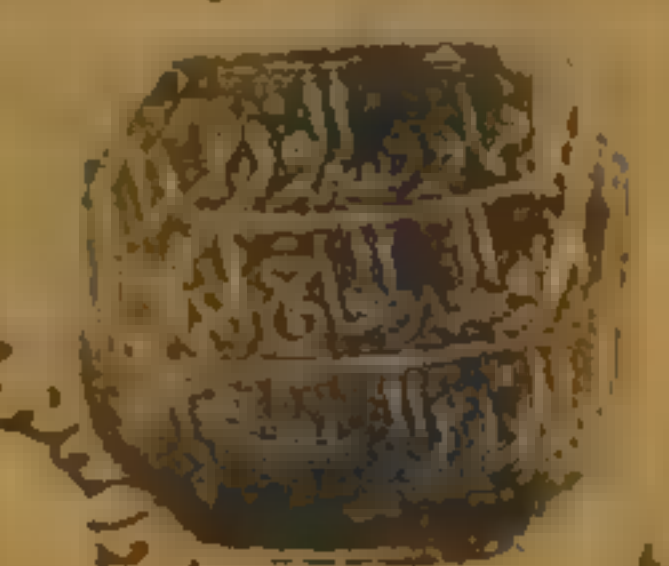
بني هاشم لانه على هذا التحقيق لم يصير
 الا لاوتاخ وحقوق العباد اكثر من ان يحصى واما
 الفصل الثاني في اربعة السبب والعدة والشرط والعلامة

بني هاشم لانه على هذا التحقيق لم يصير
 الا لاوتاخ وحقوق العباد اكثر من ان يحصى واما
 الفصل الثاني في اربعة السبب والعدة والشرط والعلامة

السبب وذلك مثل دلالة السارق على مال الناس
 اعترافه فان اضيف الى السبب صاير السبب
 حكم العلة وذلك مثل قول الدية وسوقها فانه
 لا يتلف بها لكنه في معنى العلة فاما اليقين بالله
 تعالى فمن سبب الكفارة مجازا وكذلك كالتعقيل
 الطلاق والعتاق بالشرط لان ادني درجته

السبب ان يكون طريقا واليمين تعقد للبر وذلك
 لان الصبي لا يوجب العتاق عليه وان كان سببا لان
 الدلالة في الزالة الا من من الصبي مثله
 الذي ان الصبي لا يوجب العتاق عليه وان كان سببا لان
 الدلالة في الزالة الا من من الصبي مثله

قوله من سبب العتاق طرأ قوله
 ونسبة السبب صديقه قوله لو لم يلد
 ايدكم واما حكم فان امراد منه له
 قتل لا يكون طريقا للكفارة ولا للحرارة لكنه محتمل
 ان يؤول اليه سببا مجازا وهذا عندنا ولك
 جعله سببا هو في معنى العلة وعندنا لهذا الجواز
 الحقيقة حكما خلافا لفرع ويتبين ذلك في
 سبب التجنيز هل بطل التعقيل فعندنا بطله لان
 اليقين شرط للبر فلم يكن بد من ان يصير الشرط
 مصنونا بالجواز واذا صار البر مصنونا بالجواز
 ثم قلنا ان مقتضى هذه لا يطرأ التجنيز التعقيل لانه ليس للمعلق شعبة السبب عنده بوجه اوله لا بد له
 يعتقد فيه كالسبب والتعقيل بالشرط عاين بين المعلق ومحمد فادرج قطع السبب بالكلية كما كانت
 الدام والمركب اليه واذا لم يبق له حصة السبب بوجه لا يحتاج الى المحل واحتمال صيرورته سببا
 انما لا يوجب شرط المحل ان كان بركنية احتمال حدوث المحمية وهو قائم لاحتمال عودها اليه
 وهو في الحال عين ومحمد انه لا يوجب فبفتح بقاها في



عمره ٥٠

ارجع من دفع ما بقي في فقير زكوة مال الله يجوز فانه علة للفقير ولو كان الغني فقيرا للاداء
ولا يقارنه قيل له الفقير انما هو غني بالملك والمكسب يحصل به ولم يبدل با مبتدأ لا عرف ان يقضي
ان الصدقة تقع في كنف الرحمن قبل ان تقع في كنف الفقير والمال يصير زكوة با مبتدأ واليد فاعلم ان الغني مقارنا
مع الفقير العدايم الى الفقير علة للفقير بواسطة الملك م م م

لا حكما ودلالة كونه علة لا سببا ان المانع اذا
زال وجب الحكم من الأصل حتى يستحقه المشتري

يزدوا به وكذلك عقد الاجارة علة اسما ومع
اي شرط ما ذكرناه البيع الموقوف والبيع بشرط الاجارة في

لا حكما ولهذا صح بحمل الاجرة ولكنه يشبه
وكذلك امر الاجرة فان قيل في

الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند
للمشتري

حكمه وكذلك كل ايجاب مضاف الى الوقت
لا يوجب

علة اسما ومعنى لا حكما لكنه يشبه للاسباب وكذلك
لان وجوب المندور مضاف الى

وانه هو المؤثر فكان علة اسما
ومعنى لكنه ليس بعدة حكما لان الوجوب
تراجعي الى وجود الوقت الذي اضيف
اليه المندور وكونه علة اسما ومعنى
ابو حنيفة والبولس لانه لو اذم على
الوقت المندور يجوز ويتفق المذكور

الزكوة في اول الكول علة اسما لانه وضع له
ومعنى كونه مؤثرا في حكمه لان الغني يوجب الملوكة
لكن جعل علة بصفة النماء فلما تراخي حكمه اسبه

الاسباب لان تراخي حكمه الى ما
ليس بمحدث به واية ما هو به بالعدل والما كان

تراخيا الى وصف لا يستقل بنفسه بل بالعدل
الانفساء

وكان هذا الشبه غالبا لان الصفات اصل والنما
الحقيقة ان تراخي الحكم عن اية ما هو به

الاسباب كانه من معنى الاضافة حتى لا يستند
للمشتري

حكمه وكذلك كل ايجاب مضاف الى الوقت
لا يوجب

علة اسما ومعنى لا حكما لكنه يشبه للاسباب وكذلك
لان وجوب المندور مضاف الى

وانه هو المؤثر فكان علة اسما
ومعنى لكنه ليس بعدة حكما لان الوجوب
تراجعي الى وجود الوقت الذي اضيف
اليه المندور وكونه علة اسما ومعنى
ابو حنيفة والبولس لانه لو اذم على
الوقت المندور يجوز ويتفق المذكور

الرفقة الرفقة الرفقة

ول

في موثريه وللاول شبيهه العله حتى قلنا ان

حرمة النساء تثبت باحد وصيغ عدة الزوج لان

بند ۱۰ غیر قابل لغت بقاء و نشانی و سید بفتح ۵

ربو النسيبة شجرة الفضل فثبتت ربه العبد

والسفر على الرحضة السماوية حكما لا معنى فان الموت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والشقة لكم: السبب انتم مقامها بنسبها وانما

الشيء مقام عين نوعان احد هما اقامه السبب

الداعي مقام المدعو كما في السفر والمرضى الثاني

اقامة الدليل مقام المدلول كما في الجبر عن المحبة

وغيره من كتب المحققين
من الأئمة صلوات الله عليهم
وآلهم أجمعين

عن أبي عبد الله عليه السلام

سید احمد علی

ایم مقام الحجة فی قوله ان اجبتنی فانست طالق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

کتابخانه از کتابخانه

و ما في راسه من معاني حقايق الالهيه

۱۰۰

واما الشرط منه في الشريعة عبارة عما يضاف الحكم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل

خول

الله وجوداً اعظم ولا وجوداً به فالطريق المعتبر

قوله

... ..

الدائر می جود بقوله است طلق عند دخول الدائر لای

٢٠٠٠

و قد يعام سر و معام العدة ههنا بير و السر

مجلس

بشرط الحقيقة لان التمتع على السوط المشي

اذا كنت

سید الشهدا

في النور

تبرکات

1880

الحسين بن علي بن الحسين
عليه السلام

وكانت الخطوط والطلاء الدلالية

مجلس
تجدد العنیه ویک
ارطالقی
عبد الرطالقی

إذا شئت إلى سعة في القول، معناه بتركيب اللام للامزة.

سبب محض لكن الارض كانت مكنة مانعة عن
 اشتغال فكان الحز انزاله للمانع فثبت انه شرط و
 ولكن العلة ليست بصاحبة الحكم لان الاشتغال امر

لا يشترط في حكم العلة ولذا قلنا ان شهود الشرط واجب
 اذ ارجوا جميعا بعد الحكم ان الضمان على شهود الحكم

طبيع لا تعدي فيه والمشي مباح بكلا وجهه فلم
 يصلح ان يجعل علة بواسطة الاشتغال واذا لم يعارض
 الشرط ما سوغه وللشرط شبه بالعلل لما يتعلق به
 من الوجود اقيم مقام العلة في ضمان النفس والاعمال

لم يوجب في
 الحقا فلا لا يمتنع
 الحقا فاما في حيز المراكب ووجوه
 من غير ان يكون شرط

من الوجود اقيم مقام العلة في ضمان النفس والاعمال

جميعا فاما اذا كانت العلة صاحبة الحكم لم يكن
 الشرط في حكم العلة ولذا قلنا ان شهود الشرط واجب
 اذ ارجوا جميعا بعد الحكم ان الضمان على شهود الحكم

سقط حكم السبب كشود التحجير والاختيار اذا
 اجتمعوا في الطلاق والعاق ثم رجعوا بعد الحكم

ان الضمان على شهود الاختيار لانه هو العلة والشرط

اجتمعوا في الطلاق والعاق ثم رجعوا بعد الحكم

ان الضمان على شهود الاختيار لانه هو العلة والشرط

جميعا

بجانب الخلفان على نحو العدة لا يخفى
مقتضى خبره ما اذا ذكر في خبره
اخره فمقتضى ما في الخبر لا يبرر على
وان كان انما هو خبر لا يبرر على
والمقتضى انما هو خبر لا يبرر على

سبب وعلى هذا قلنا اذا اختلف الولي والخافر
نقل الخافرة اسقط نفسه كان القول قوله

لانه يمكن بما هو لال وهو لال للعد للكم

ويكر خلاف الشرط بخلاف ما اذا ادعى الجارح

الموت بسبب الجرح لا يصدق لانه صعب على

هذا قلنا اذا اخل في خبره حتى ابق لم يضمن لان

حكمه في الحقيقة قوله حكم السبب لانه سبق للاب

لان الشرط ما يغت تأثر العدة على وجوده
والكل بهذا الصفة فكان شرطاً حقيقياً لا
انه لا كان مقتضى العدة والشرط ما يتاخر
عفا كان الحل شرطاً حقيقياً سبباً حكماً

انما هو خبر لا يبرر على
مقتضى خبره ما اذا ذكر في خبره
اخره فمقتضى ما في الخبر لا يبرر على
وان كان انما هو خبر لا يبرر على
والمقتضى انما هو خبر لا يبرر على

الذي هو علة التلغف فالبسب ما يتقدم والشرط
اي على مقتضى العدة لا يبرر على
مقتضى خبره ما اذا ذكر في خبره
اخره فمقتضى ما في الخبر لا يبرر على
وان كان انما هو خبر لا يبرر على
والمقتضى انما هو خبر لا يبرر على

الذي هو علة التلغف فالبسب ما يتقدم والشرط

ما يتاخر ثم سبب محض وقد اعرض عليه ما هو علة
لانه مقتضى خبره ما اذا ذكر في خبره
اخره فمقتضى ما في الخبر لا يبرر على
وان كان انما هو خبر لا يبرر على
والمقتضى انما هو خبر لا يبرر على

دابة في الطريق فجاءت عنه ويسرة ثم اصابت

شيئاً لم يضمنه الا ان الممرل صاحب سبب في اللا

وهذا حال صاحب شرط جعل سبباً في ابو حنيفة ابو

يوسف رضي الله عنهما فيمن فتح باب نفص فطار البطر
اعترض من العفل كسوده ق

اعترض من العفل كسوده ق

انه لا يضمن لان هذا شرط حري مجري السبب ما قلنا
وقد اعترض عليه فعل المختار ففتح الاول سببا محضا
فلم يحل السلف مضافا اليه بخلاف السقوط في البير

لانه لا اختيار له في السقوط حتى لو سقط نفسه
الشرط ولم يتفق على

مردوده واما العلامة في تعرف وجوده من غير
ان يتعلق به وجوب ولا وجود وقد سمي العلامة

وطا وذكر مثل الاحضان في باب الرني فا

فمن اصل الرني عبارة عن كونه كونه العقل
باللوح والحرية والظاهر والباطن والدخول
في هذه الاصل واللام

منه لا يضمن لان هذا شرط حري مجري السبب ما قلنا
وقد اعترض عليه فعل المختار ففتح الاول سببا محضا
فلم يحل السلف مضافا اليه بخلاف السقوط في البير

بصورته وبوقوف انعقاده على وجوده لا يضمن
فلا ولذا لم يضمن شهود الاحضان اذ ارجوا احكام

فلما اختلف الناس في العقل هو

من العلة الموجبة ام لا فالت المفزلة العقل على
وجبة كما احسنه محرمه كما استغنى على القطع والبتا
فوق العلة الشرعية فلم يوزوا ان يثبت برليل

من العلة الموجبة ام لا فالت المفزلة العقل على
وجبة كما احسنه محرمه كما استغنى على القطع والبتا
فوق العلة الشرعية فلم يوزوا ان يثبت برليل

والقول الصحيح في الباب ان العقل مغتبر لا

ولهذا قلنا ان الصبي غير مكلف بالايمان حتى اذا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

اعانه الله تعالى بالتجربة وامهله لدسك العواقب لم

خلافه فلا دليل له يعتمد عليه ومن الغايه فكل واحد

فلادليل اليفه وعوده بالشافعي مع فائده

في قوم لم يبلغهم الدعوة اذا قتلوا ضلوا اجعل لهم
عقورا وذلك لانه لا يجد في الشرع ان العقل
حيث جعلهم باسمين في الفناء في الصور الشرع

في قوم لم يبلغهم الدعوة اذا قتلوا ضلوا اجعل لهم
عقورا وذلك لانه لا يجد في الشرع ان العقل

حيث جعلهم باسمين في الفناء في الصور الشرع

غير معتبر للاهلية فانه يسلطه بدلالة الاجتهاد

والعقل يستأنف من مذهب وان العقل لا

عن الموي فلا يصلح حجة بفتنة كمال ولذا اثبت

ان العقل من صفات الاهلية قلنا الكلام في

هذا على قسمين للاهلية والامور المعترضة عليها

والعقل يستأنف من مذهب وان العقل لا
عن الموي فلا يصلح حجة بفتنة كمال ولذا اثبت
ان العقل من صفات الاهلية قلنا الكلام في
هذا على قسمين للاهلية والامور المعترضة عليها

والعقل يستأنف من مذهب وان العقل لا
عن الموي فلا يصلح حجة بفتنة كمال ولذا اثبت
ان العقل من صفات الاهلية قلنا الكلام في
هذا على قسمين للاهلية والامور المعترضة عليها

والعقل يستأنف من مذهب وان العقل لا
عن الموي فلا يصلح حجة بفتنة كمال ولذا اثبت
ان العقل من صفات الاهلية قلنا الكلام في
هذا على قسمين للاهلية والامور المعترضة عليها

اهلية الانسان لا يشترط فيه لصحة وزكوا
منه وقبوله لايامه وفيه في الشرع حجة
توجب قبوله في الشرع وهو في حجة كماله
بانه في حجة كماله في الشرع حجة كماله
وهو كماله في حجة كماله

في شأن الاهلية للاهلية نوعان اهلية

الوجوب واهلية للداء اما اهلية الوجوب فبنا

على قيام الذمة فان اللادمي يولد وله ذمة صالحة

للاجوب له وعليه باجماع الفقهاء وبناء على عهد

الاماني قال الله تعالى واذا اخذ ربك من بني آدم

من ظهورهم ذرهم ذرية لانية وقبل الانفصال هو

من وجه فلم يكن له ذمة مطلقة حتى يصلح لطلب الحق

لانه مقفل باللام انما لا يشترط في حجة كماله

بالحقيقة في حجة كماله في حجة كماله

بالحقيقة في حجة كماله في حجة كماله

اهلية الانسان لا يشترط فيه لصحة وزكوا
منه وقبوله لايامه وفيه في الشرع حجة
توجب قبوله في الشرع وهو في حجة كماله
بانه في حجة كماله في الشرع حجة كماله
وهو كماله في حجة كماله

اهلية الانسان لا يشترط فيه لصحة وزكوا
منه وقبوله لايامه وفيه في الشرع حجة
توجب قبوله في الشرع وهو في حجة كماله
بانه في حجة كماله في الشرع حجة كماله
وهو كماله في حجة كماله

والمعنى ان

ولم يجب عليه واذا انفصل وظهرت له ذمة مطلقة
كان اهلا للوجوب له وعليه غير ان الوجوب
ان كان له ذمة مطلقة

غير مقصود بنفسه في ان يبطل لعدم حكمه ونقصه
كما يعدم لعدم حكمه ولهذا لم يجب على الكافر

شئ من الشرائع التي هي لاطاعت ملككم
اهلا لتوابع الاحرف ولزمه الايمان لما كان اهلا
لاذنيه وجوب حكمه ولم يجب على العبيد لان

للاصلية وهو عدم الاصلية لعدم العتق
وهو الدلالة على ان الوجوب له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة
فانه لا يثبت له ذمة مطلقة

القاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء

وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه

العاقلة الاسلام وما يخص منفعة من التقفات

كقبول الهبة ومع منه لداء العبادات البدينية

من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين

النفق والمزكك ليس وكوه وذلك باعتبار ان

نقدان رايه الجبر برأي الولي مضاركا لبايع في

هذا الكلام في نسخة ايشه ١١١١
والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء
وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه
العاقلة الاسلام وما يخص منفعة من التقفات
كقبول الهبة ومع منه لداء العبادات البدينية
من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين
النفق والمزكك ليس وكوه وذلك باعتبار ان
نقدان رايه الجبر برأي الولي مضاركا لبايع في

ف
رأيه
رأي
النفق

ذلك

في قول
الشيخ في نسخة ايشه ١١١١
والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء
وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه
العاقلة الاسلام وما يخص منفعة من التقفات
كقبول الهبة ومع منه لداء العبادات البدينية
من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين
النفق والمزكك ليس وكوه وذلك باعتبار ان
نقدان رايه الجبر برأي الولي مضاركا لبايع في

الشيخ في نسخة ايشه ١١١١

والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء

وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه

العاقلة الاسلام وما يخص منفعة من التقفات

كقبول الهبة ومع منه لداء العبادات البدينية

من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين

النفق والمزكك ليس وكوه وذلك باعتبار ان

نقدان رايه الجبر برأي الولي مضاركا لبايع في

وان كان فيه نفق ظاهر لان الارشاد في حق البصبي

في نسخة ايشه ١١١١

والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء

وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه

في نسخة ايشه ١١١١
والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء
وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه
العاقلة الاسلام وما يخص منفعة من التقفات
كقبول الهبة ومع منه لداء العبادات البدينية
من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين
النفق والمزكك ليس وكوه وذلك باعتبار ان
نقدان رايه الجبر برأي الولي مضاركا لبايع في

في نسخة ايشه ١١١١
والقاصدة صفة اللداء وعلى اللاهية الكاملة وجوب اللداء
وتوجه الخطاب عليه وعلى هذا قلنا انه صحيح من الوجه
العاقلة الاسلام وما يخص منفعة من التقفات
كقبول الهبة ومع منه لداء العبادات البدينية
من غير عبادة وعلى رأي الولي ما يترد بين
النفق والمزكك ليس وكوه وذلك باعتبار ان
نقدان رايه الجبر برأي الولي مضاركا لبايع في

نفعاً للموتى لا ترى انه شرع في حق الصبي وفي الارادة

للاعتاق عنه الى اللاباء ترك للامير لاله

شرع في حق البالغ كما شرع له للطلاق والعاق والدية

والصدقة والقرض ولم يشرع ذلك في حق الصبي ولم

يملك ذلك عليه غير ما خلا القرض فانه يملك القاهن

لوقوع الاضرار عن التولي بولاية القضاء واما الردة

فلا يحمل العتق في احكام الاسلام وما يلزم من احكام الدنيا

للموتى والردة مخرقة في حق لاه

الردة والردة مخرقة في حق لاه

الردة والردة مخرقة في حق لاه

الردة والردة مخرقة في حق لاه

عندها خلافا لانه يوسف بن فاما يلزمه حكما لصحة لا الارادة

فقد اريد اليه فلم يصر العتق عن مثله كما اذا ثبت تبعاً

لابويه

العوارض بنوعان سماوي وكتب ابنا السماوي فهو

الصبي والجنون والعمه والسيان والنوم ولا غناء

والترق والمرض والحصى والنفاس والموت واما

الكتيب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

الكتيب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

الكتيب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

الكتيب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

الكتيب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

الكتيب فانه نوعان منه ومن غيرهما واما الذمي منه

والجمل والسهو والشكر والحزل والخطاء والسهو
 والام الذي غيره فالاكراه بما فيه الجاء وبما ليس
 فيه الجاء اما الجنون فانه يوجب الحجر عن الاتوكل
 ويسقطه ما كان منرا يحتمل السقوط واذا امتد
 مضار لزوم اللداي يودي الى الحجر بطل القول
 بالاداء ويغرم الوجوب الصلوات المفداه وحدلا
 في الصوم ان يستوعب الشهر وفي الصلوة ان يزيد

والجمل والسهو والشكر والحزل والخطاء والسهو

والام الذي غيره فالاكراه بما فيه الجاء وبما ليس

فيه الجاء اما الجنون فانه يوجب الحجر عن الاتوكل

ويسقطه ما كان منرا يحتمل السقوط واذا امتد

مضار لزوم اللداي يودي الى الحجر بطل القول

بالاداء ويغرم الوجوب الصلوات المفداه وحدلا

في الصوم ان يستوعب الشهر وفي الصلوة ان يزيد

لان الامتداد انما يثبت بالكره والكره بالانكار
 وبليغ الجور والكره يثبت بالانكار على
 على ما عرفت

والصلاة المفداه وحدلا
 في الصوم ان يستوعب الشهر وفي الصلوة ان يزيد

لأنه يوجب الاتوكل في حد الشكر والحزل

الام يوجب الاتوكل في حد الشكر والحزل

على يوم وليلة وفي الزكوة ان يستغرق الحول عند محمد

واقام ابو يوسف رحمه الله اكثر الحول مقام كلمة

واما ما كان حسا لا يحتمل غيره او قسحا لا يحتمل العجز

فثبت في حقه حتى يثبت ايمانه وردنه تبعا لابوه

واما الصغر فانه في اول الحول احواله مثل الجنون لانه

عديم العقل والتمييز اما اذا عقل فقد اصاب من اهلية

الاداء لكن الصبا عذر مع ذلك فيستقط عنه ما يحتمل

الام يوجب الاتوكل في حد الشكر والحزل

الصغر في

اي الصغير راجع الى بدلول

اي عذر من اهلية الاداء

عن البالغ بالغذو وجملة الامرانة توضع عنه العمد
ويصح منه وله مالا عسرة فيه لان الصبار ينك
المرجوع فجعل سببا للعز عن كل عسرة يحتمل العنود
لا يحرم عن الميراث بالقتل عندنا ولا يلزم عليه
حرامه بالرق والكفر لان الرق ينافي اهلية الارث

وكذلك الكفر لانه ينافي اهلية الولاية والندام
الحق لعدم به لو عدم اهليته لا يعد حراما واما
العتق فلهذا لا ينافي اهلية الولاية والندام
الحق لعدم به لو عدم اهليته لا يعد حراما واما

بعد البلوغ فمثل الصبا مع العقل في كل الاحكام حتى
انه يمنع صحة القول والعقل لكنه يمنع العمد واما ضمان
ما يهلك من الاموال فليس بعمد لانه شئ جبراً

وكونه صبياً معذوراً او معتوقاً لا ينافي عسرة
ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن الصبي ويولى عليه ولا
يعارض على عمره وانما يفرق المجنون والصغير في ان هذا اكل الجنون
غير محدود فقتل الذميمة امراته عرض على ابيه وانه

الجنون في

ان الصبي مع العقل في كل الاحكام حتى
انه يمنع صحة القول والعقل لكنه يمنع العمد واما ضمان
ما يهلك من الاموال فليس بعمد لانه شئ جبراً

وكونه صبياً معذوراً او معتوقاً لا ينافي عسرة
ويوضع عنه الخطاب كما يوضع عن الصبي ويولى عليه ولا
يعارض على عمره وانما يفرق المجنون والصغير في ان هذا اكل الجنون
غير محدود فقتل الذميمة امراته عرض على ابيه وانه

الجنون في



السلام ولا يخسر الصبا محدود فوجب تأخيرهما

الصبي العاقل والمعتوق العاقل فلا يفرقان

واما العتيق فلا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكنه

اذا كان غائبا يلزم الطاعة مثل اسيان في الصوم

والتسمية في الذبيحة جعل من اسباب العتق لانه من

جهد وجه الحق اعترض خلاف حقوق العباد واما

هذا فتد ان الاسلام النكاحي لما كان غائبا لم يقطع

Handwritten marginalia in Arabic script, including phrases like 'لا يفرقان' and 'العتق'.

بخلاف الكلام لان نصية المصبي مذكورة له فلا يخلو الكلام

ناسيا واما المصوم فيجوز استعمال القدرة بانه

الاختيار فاجبت تأخير الخطاب للاداء وبطلت

عبارة اصلا في الطلاق والعاق والاسلام والردة

ولم يتعلق بقراءته وكلامه في الصلوة حكم وكذا اذا

قامت في الصلوة هو الصحيح والاعاء مثل النحر

في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى منع

Extensive handwritten marginalia in Arabic script on the left page, discussing legal and theological points.

هذا هو الحكم على ما في المتن من ان النوم فطرة اصلية

والنوم فطرة اصلية لان النوم فطرة اصلية

وهذا عارض بيان النوة اصلا ولما كان حكما

في كل الاحوال ومنع البناء واعتبر امتداده في حق رعيه

الصورة خاصة واما الرق فهو حكم شرعي جوا

في الدليل كونه في حالة البقاء صادر من الامور

هذا هو الحكم على ما في المتن من ان النوم فطرة اصلية

وهذا عارض بيان النوة اصلا ولما كان حكما

في كل الاحوال ومنع البناء واعتبر امتداده في حق رعيه

الصورة خاصة واما الرق فهو حكم شرعي جوا

في الدليل كونه في حالة البقاء صادر من الامور

وهذا عارض بيان النوة اصلا ولما كان حكما

هذا هو الحكم على ما في المتن من ان النوم فطرة اصلية

[illegible][illegible]

الآن نشاء الموي الغداء فيصير عايداً الى الال

عند الخليفة رضي حتى لا يطل بالافلاس عندهما

يَضِيْعُ مَعِيَ الْحَالَةَ وَأَمَّا الْمَرْضُ فَإِنَّهُ لَا يَبْتَاعُ الْأَهْلِيَّةَ

الحكم ولا اهلية العبارة لكنه لما كان سبب الموت

والموت على الخلافه كان له اسباب فلقن حق

الوارث والغرم قاله فيثبت به الحق فاذا

انص بالموت يستد اى اوله بقدر ما يقو به صيا

قوله يا فضل يا منصور لا اله الا الله
والله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

الحاكم ولا اهلية العبارة لكنه لما كان سبب الموت
اي لكون الموصي سببا للموت الذي هو علم الخلافة صار
والوفاة على الخلافة كان سببا لسبب يتعلق بحق
الوفاة والعزيم بماله فيثبت به الحجر فاذا
لا يتحقق الخلافة

الوارث الورث والورث هو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث

الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث

الحق في كل تصرف واقع منه بحمل الفسخ فان القول عبثية
ببطلان كل تصرف واقع منه بحمل الفسخ فان القول عبثية
ببطلان كل تصرف واقع منه بحمل الفسخ فان القول عبثية
ببطلان كل تصرف واقع منه بحمل الفسخ فان القول عبثية

بالموت كالاتفاق اذا وقع على حق عديم او مشا

بمختلف اعطاء الراهن حيث يتغزلان حق

المحقق في ملك اليد دون ملك الرقبة وكان التمسك

ان لا يملك المرفق الصلة واداء الحقوق الحالكية

بعدم تنفيذ في احدى
والصدق والصدق
بعدم تنفيذ في احدى
والصدق والصدق

الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث

والوصية بذلك لان الشرح جوز ذلك من الثلث نظرا

وكما توخى الشرح الايصاء للورثة حيث قال

يوصيكم الله في اولادكم وابطل الايصاء له لم يطل

ذلك صورة ومعنى وخفية وبسطة حتى لم يجمع

من الوارث اصلا عندا بحقيقة رضى الله

وبطل اقرار له وان حصل بلسبب دين الصلة

وتقومت الجوده في حقهم كما تقومت في حق

بالردى لا يجوز
بالردى لا يجوز
بالردى لا يجوز
بالردى لا يجوز

الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث

الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث

الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث
الورث هو من ورثه الورث وهو من ورثه الورث

يسقط به ما هو من باب التكليف لكونه عرضة وهو
 الاداء عن اختيار ولقد قلنا انه يبطل عنه الزكاة
 في حكم الدنيا من غير اداء
 من التركة ٥٥٥

حنيفه رضي الله عنه ان الكفالة في الدين عن
 الميت لا يصح اذ الم يخلف مالا او نفيل كان الد
 و قال لا تصح لان الدين يطالب في نفس الامر و انما لا يطالب به بمجرد نزع المطالبة و لد
 يواخذ به في الاضطرار ولو تبرع ان لا يقضيه جاز للتبرع عن الميت
 المحل ينبغي ان يوجه على اقرب وجه و المال على طائفة الاستيفاء يعني في حق
 و لا يظن حكم بقاء الدين و اما اذا كان له كفيل فلا بد ان الكفيل على طائفة
 الاستيفاء كما على منسحق في حق

১৭৭৭-৭৮
 ১৭৭৮-৭৯

ساقط بخلاف الجسد المحو بقر بالدين فتكفل عنه
 انما هو في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الحلية في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الصلة بطل لان يوصى به فيصح من الثلث
 فاما الذي شرع له بناء على حاجته والمولى
 لا ينافي الحجة فينتقل ما تنقضي الحجة ولذلك

قدوم جهانه لم ديونه ثم وصايا به من ثلثه ثم وجب
 ولما قدم قضاء الدين على الوصية لان الحاجة اليه
 فكان استا طواجب اعم في الدين من الوصية
 فانما هو في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الحلية في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الصلة بطل لان يوصى به فيصح من الثلث
 فاما الذي شرع له بناء على حاجته والمولى
 لا ينافي الحجة فينتقل ما تنقضي الحجة ولذلك

المولى انما هو في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الحلية في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الصلة بطل لان يوصى به فيصح من الثلث
 فاما الذي شرع له بناء على حاجته والمولى
 لا ينافي الحجة فينتقل ما تنقضي الحجة ولذلك

المولى انما هو في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الحلية في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الصلة بطل لان يوصى به فيصح من الثلث
 فاما الذي شرع له بناء على حاجته والمولى
 لا ينافي الحجة فينتقل ما تنقضي الحجة ولذلك

زوجها بعد الموت في عهدتها لان الزوج مالك
 بنتي ملكه اية انقضاء العدة في ماسون حواجه
 خاصة بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة

وقد بطلت المملوكية بالموت ولذا تعلق حق المفقود
 على كونها ان الموت لا ينافي في المملوكية
 فانما هو في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الحلية في حق المولى وان كان شرع عليه طريق
 الصلة بطل لان يوصى به فيصح من الثلث
 فاما الذي شرع له بناء على حاجته والمولى
 لا ينافي الحجة فينتقل ما تنقضي الحجة ولذلك

بالدية اذا اقلب العصاص ملا وان كان لال
 وهو العصاص مثبت للورثة ابتداء بسبب انعقد
 لا يجب له الا ما يفطر اليه حاجته فمارق الخلف

اصل لا اختلاف حالها واما احكام للاخرق فلم فيها
 حكم للاحياء لان القبر للميت في حكم الاخرق كالزجر
 للماء والمهد للطفل في حكم الدنيا وضع فيه احكام

الاحكام للاخرق وهو موقوف بطريق اطلاق الاخرق ولذا لا ينفذ في
 احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله
 اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله
 اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله

الاخرق روضة دار الاخرق نار ووزن جوال الدنو
 ان يصير النار روضة بكمه

الملكيت اما الجمل فانواع الدبع جبل باطل
 وهو الكفر وان لا يصلح عزرا في الاخرق اصلا لانه

مكابر وجود بعد وجود وضوح الدليل وجبل هو دونه
 كنه باطل لا يصلح عزرا في الاخرق ايضا وهو جبل
 صاحب الهوي في صفات الدنو وفي احكام الاخرق

الاحكام للاخرق وهو موقوف بطريق اطلاق الاخرق ولذا لا ينفذ في
 احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله
 اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله بغير اطلاق الاخرق في احواله

عذراً وهو جمل من السلم في دار الحرب فانه يفر
عذراً له في الشرائع لانه غير معقّر لثقل الدليل
وكذا جمل الوكيل والماذون بالانطلاق وضده جمل
الشفيع بالبيع والمولى بجارية العبد والبر بالمال
ولامة المسكوة بخيار العتق بخلاف الجمل بخيار البلوغ
وغير ذلك

على ما عرف ولما السكر فهو نوعان سكر بطريق
 وله بمنزلة للأغذية وسكر بطريق محظور وله لا
 يغيب بطل الاختيار حتى لا يبيع طلاقه وعقده
 ينافي الخطاب قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى فلا تبطل
 من الأهلية ويلزمه أحكام الشرع وينفذ
 كمال الردة استحسانا ولا قرار بالحدود
 والرد من الأهلية ويلزمه أحكام الشرع وينفذ
 كمال الردة استحسانا ولا قرار بالحدود

لله تعالى لان الكران لا يكاد يثبت على

شئ فاقم الكرم مقام الرجوع فيعمل فيما يملك

الرجوع واما المفضل فتفسير اللعين وهو

ان يرد بالشيء غير ما وضع له فلا ينافي الرضا

بالمباشرة ولهذا يغفر بالردة هازلا لكنه ينافي

اختيار الحكم والرضا به بمنزلة شرط الخيار

في البيع فيؤثر فيما يملك النقص كالبيع والاحاق

ولا يوثق فيما لا يملك كالطلاق والعاقبة

فاذا

واذا تواضعا على المفضل باصل البيع ينقضي البيع

فكذلك غير موجب للملك وان اتصل به

القبض خيار المتبايعين كما اذا شرط الخيار

لها ابد فاذا انقض احدهما انتقض وان حاز

زاه حاز لكن عندا بغيره رضى الله

ان يكون مودرا بالثالث ولو تواضعا

على البيع بالثاني درهم او على البيع بمائة دينار

الموثر لو اعطاه ما اشترى به وبعث لا يبيع
شتره الذي يبيع المدة كذا هو المشاهير

البيع بالثاني درهم او على البيع بمائة دينار
الموثر لو اعطاه ما اشترى به وبعث لا يبيع
شتره الذي يبيع المدة كذا هو المشاهير

فكذلك غير موجب للملك وان اتصل به
القبض خيار المتبايعين كما اذا شرط الخيار

لها ابد فاذا انقض احدهما انتقض وان حاز
زاه حاز لكن عندا بغيره رضى الله

ان يكون مودرا بالثالث ولو تواضعا
على البيع بالثاني درهم او على البيع بمائة دينار

على ان يكون الثمن الفدرهم فالفضل بطل
 والتسمية صحيحة في المفضلين عند ايجيفه رض
 وعند ما يصح البيع بالفضدرهم في الفضل الاول
 وبما دينا في الفضل الثاني لا مكان العمل
 بالمواصفة في الثمن مع الجدر في اصل العقد في
 الفضل الاول دون الثاني وانا نقول بانها
 جدا في اصل العقد والعمل بالمواصفة في المبدل

[illegible]

بِحَقِّهِمْ كَيْسِي أَوْ اخْتَلَفَا حُلَّ عَلَى الْجِدِّ وَجَعَلَ الْقَوْلَ
قَوْلَ مَنْ يَدْعِيهِ فِي قَوْلِ إِيَّاهُ خَصِيفَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
لَا فَالِهَا وَأَمَّا لِأَقْرَارِهَا لَمْ يَزَلْ يَطْلُبُ سَوَادَهَا

[illegible]

هذه منقحة
الاقدر لا يحمل النسخ اولا يحتمل لان الحمل يدل على
عدم المجزئ وكذا ذلك تسليم الشفع الشفعة بعد
الطلب ولا يصح بطلان الحمل لانه من جنس ما
يقتضيه بالطلب ولا يشهد لان الشفعة قبل الطلب
وتنظر بخيار الرضا وكذلك امر الغريم اما الكافر

اذا تعلم بكلمة الاسلام وتبرأ عن دينه عازلا

بجواب حکیم با عیانہ کا کلمہ لایا ہے بجز لے انشاء اللہ

حكم الرد والتراخي واما اللغة فلما قيل بالاهلية
اللفظ في اللغة هو الحذف - والي

الشفقة في اللغة هو الخفة - والتحرك يقال تسفتت الريح الشوب اذا
ومد برام عليه اي خفيف وفي الشريعة هو عبارة عن خفة - تعري او
على العمل بخلاف موجب العقل والشرع مع قيام العقل حقيقة - كذا
في بعض الشروح هـ

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح

عند ايجافه رضى وكذلك عند غير فيمال

بطله الكفر لانه مكافئ للعقل بغلبة الهوى

فلم يكن سببا للنظر ومنع المال عن السبب المبذر

في اول البدخ ثبت بانفس اما عقوبة عليه

او غير معقول المعنى فلا يحتمل المقايضة فاما كخطا

فمنوع جعل عذرا صالحي السوطا حق الله تعالى اذا

الان في الخطا والعدو عند
الان في الخطا والعدو عند
الان في الخطا والعدو عند

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح

حاصل من اجتهاد وشبهة في العتوية حتى قيل ان
الخطا لا يانم ولا يواخذ جحد ولا يضر كسنة لا

ينفك عن ضرب نقير يصح سببا للجزاء القاصر

ومو الكفارة وصح طلاقه عندنا وليس ان ينفذ

ببعه كبيع الكره واما السفر فهو من اسباب

التخفيف لوثر في تصدواست للاربع وفي تان

الصوم كسنة ما كان من الامور المختارة ولم يكن

اي السفر ما كان من الامور التي تتعلق باختيار فلم يكن موجبا ضروريا لازما اذ وسعه الا

فكوت في وسعه الامتناع من حكمه بواسطة قلنا اذا نوى المسافر نية رمضان الصوم وش

ان يفتقر خلاف المربع اذا كان ثم بداله ان يفتقر فانه قيل له لا فطر لان المرض سبه

للمسقة على وجه لا يمكن دفعه كونه سوا ديا وكان موجبا ضروريا لازما للمسقة واما السفر

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح

ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح
ولا يمنع شيئا من احكام الشئ ولا يوجب الجرح

موجباً ضرورة لازمة قيل انه اذا اصبحت صائماً

الكفار ولو افطر ثم سافر الى سقط عنه الكفارة

کامل برهانه الاحتیاج و وجوب اللاباء و قضا

لا يمان

۱۱ سنو طعن الیگز

لا ينافي الاعلية ولا يوجب وضع الخطاب

الاستري انه متردد بين فخر وحضه واباحه

وخصته وبعثت منه سورة وبعثت في فالا خصته في

النفث والخروج والابواب العذر والكرامه اصابه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

حاج آقا گلستانه بی ایام و شهر و اقصای هر دو

باز که در آن زمان حال حاضر است

اجزاء الفقه الشرع وکتاب التفسیر وکتاب الصوم وکتاب الصلاة

مكتبة المصنف

قوله

مال البغزو الجناية على الاحرام وتمكين المرأة من
الزني في الاكره الكاسل وانما فارق مغلما

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

القاصر شبهة في ذرء الحرة عها دون الرجل
فتثبت هذه الجملة ان الاكره لا يصلح لا
شي يكون من الاقوال والافعال محلة

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

في الرخصة لان نسبة الولد لا تنقطع عنها فممكن
في معنى القتل بخلاف الرجل ولذا اوجب الاكره

يقول المال في الخلع فان الطلاق يقع

والحال لا يحسن لان للاكره يعدم الرضا

والكلهم جميعاً والمان يستغدرم عند عدم

الرضا فكان المال لم يوجد فوقع بغیر ما
ای لم یدرکه

الطلاق الصغيرة على ما ان خلاف الحق

لانه يمنع الرضا، بالحقم دون السبب فكان

کشتا الحیار علی مامرواذا الفصل الاکراه

السلام

الفاعل فيه الة لغيره
مثل اتلاف النفس والمال بنسب الفعل
المتصل على المكنى
او ما فتيلته في
مثل اتلاف النفس والمال بنسب الفعل
المتصل على المكنى
او ما فتيلته في

مثل اتلاف النفس والمال بنسب الفعل

المكره ونزله حكمه لان الاكراه الكامل يفسد

الاختيار والعقد في معاضة الصبي كالعدم

انصار المكلف عن تولد عدم الاختيار الى للمكلف

فما يحتمل ذلك اما فيما لا يحتمل لا يستقيم بوجه اية

المكبر فلا يتعد المعارضة في استحقاق الحكم فيه

[illegible]

منسوبة الى للاختيار الفاسد وذلك مثل
الاكل والوطي وللاقوال كلها فانه لا يقدور

ان يكمل الانسان بغيره او يتكلم بغيره
غيره وكذلك اذا كان نفس الفعل مما يقدر

ان يكون الفاعل له لغيره الا ان المحل غير
الذي يلائمه الاتلاف صورة وذلك يتبدل

بان يفعل له مثل كراه المحرم على قتل الصيد الجانية في
ان

وهذا مضاف الى المصدر لا المفعول في

منسوبة الى للاختيار الفاسد وذلك مثل
الاكل والوطي وللاقوال كلها فانه لا يقدور
ان يكمل الانسان بغيره او يتكلم بغيره
غيره وكذلك اذا كان نفس الفعل مما يقدر
ان يكون الفاعل له لغيره الا ان المحل غير
الذي يلائمه الاتلاف صورة وذلك يتبدل
بان يفعل له مثل كراه المحرم على قتل الصيد الجانية في

ان ذلك يقتضي على الفاعل ان المكره اذا حمله
على ان يجزي على احرام نفسه وهو في ذلك لا يصلح
ان يصير على الجبانية احرام المكره وعود الامر

في المحل الاول ولهذا قلنا ان المكره على
القتل ياتى لانه حجب الحاشم جناية

على دين القاتل وهو لا يصلح في ذلك لانه لغيره
ولو جعل له لتبدل على الجبانية وكذلك قلنا

ان ذلك يقتضي على الفاعل ان المكره اذا حمله
على ان يجزي على احرام نفسه وهو في ذلك لا يصلح
ان يصير على الجبانية احرام المكره وعود الامر

في المحل الاول ولهذا قلنا ان المكره على
القتل ياتى لانه حجب الحاشم جناية

على دين القاتل وهو لا يصلح في ذلك لانه لغيره
ولو جعل له لتبدل على الجبانية وكذلك قلنا

ان ذلك يقتضي على الفاعل ان المكره اذا حمله
على ان يجزي على احرام نفسه وهو في ذلك لا يصلح
ان يصير على الجبانية احرام المكره وعود الامر

منسوبة الى للاختيار الفاسد وذلك مثل
الاكل والوطي وللاقوال كلها فانه لا يقدور
ان يكمل الانسان بغيره او يتكلم بغيره
غيره وكذلك اذا كان نفس الفعل مما يقدر
ان يكون الفاعل له لغيره الا ان المحل غير
الذي يلائمه الاتلاف صورة وذلك يتبدل
بان يفعل له مثل كراه المحرم على قتل الصيد الجانية في

منسوبة الى للاختيار الفاسد وذلك مثل
الاكل والوطي وللاقوال كلها فانه لا يقدور
ان يكمل الانسان بغيره او يتكلم بغيره
غيره وكذلك اذا كان نفس الفعل مما يقدر
ان يكون الفاعل له لغيره الا ان المحل غير
الذي يلائمه الاتلاف صورة وذلك يتبدل
بان يفعل له مثل كراه المحرم على قتل الصيد الجانية في

منسوبة الى للاختيار الفاسد وذلك مثل
الاكل والوطي وللاقوال كلها فانه لا يقدور
ان يكمل الانسان بغيره او يتكلم بغيره
غيره وكذلك اذا كان نفس الفعل مما يقدر
ان يكون الفاعل له لغيره الا ان المحل غير
الذي يلائمه الاتلاف صورة وذلك يتبدل
بان يفعل له مثل كراه المحرم على قتل الصيد الجانية في

باعتل عندده ملاذ وقع الاكراه في العفل
 بالاعمال المتور والاعمال المتور
 في الاعمال المتور والاعمال المتور

فاذا تم الاكراه بطل حكم العفل عن النكاح
 وغايته بان يجعل عذرا يسع له العفل فان امكن
 في الاعمال المتور والاعمال المتور

ان يثبت العفل الى الاكراه بسبب الية ولا
 فيبطل وقد ذكرنا نحن ان الاكراه لا يعدم
 للاختيار الى اخر ما قدرنا والذي يتبع به

ختم الكتاب بحروف المعاني فشر من

الاعمال المتور والاعمال المتور
 في الاعمال المتور والاعمال المتور
 في الاعمال المتور والاعمال المتور

سائل الفقه سبني عليها واكثرها وقوعا حروف
 العطف وللاصل فيه الواو ويح ملطن الجمع
 عندنا من غير تعريض لمعانية ولا ترتيب وعلية

عامة اهل اللغة وائمة الفتوي واغابيت
 الترتيب في قوله ان ناحترا مني طالق وطالق
 لا يتبع به الا واحدا في قول ابي حنيفة رضي الله

خلافا لصاحبه مروي ان الثانية تعلقت
 مستحق بقوله انما يثبت الترتيب بقوله

الاعمال المتور والاعمال المتور
 في الاعمال المتور والاعمال المتور
 في الاعمال المتور والاعمال المتور

بالشروط الاولى لا يقتضى الاول وفي قول المولى

اعنت هذه وهذه وقد زوجها الفضولي من رجل انما بطل نکاح الثانية لان صدر الكلام

لا يتوقف على آخره اذا لم يكن في آخره

اوله وعن الاول بطل محلي للوقوف في

حق الثانية بطل الثانية قبل التكلم بعقدها

بخلاف ما اذا زوج الفضولي اختين في عقدتين

اول الكلام يتوقف على ارض اذا وجد الغير في آخره ولم يوجد الغير في اخره لان عقد الثانية انما هو الاول في سبيل التخييل لا في سبيل الواقع فلا يتوقف اول الكلام على الاخر والا لم يتوقف عقد الاول قبل التكلم بالثانية لعدم وجود العقد من الاصل صفا الى المحل والا ثبت العقد في الاول بطل محلي للوقوف في الثانية لان طلاق المرأة في الثانية بطل محلي للوقوف في

نقد

فصل اجزت هذه وهذه حيث بطلا جميعا لان

صدر الكلام وضع لوزان النكاح واذا انقضت

اخره سلبت له الجواز فصار اخره في حق اوله

بمنزلة الشط والاكستناء وقد تفضل الواو

على جميع محاميه تجزها فلا يشارك في الجزر

وذلك مثل قوله معنه طالق ثلث وهذه طالق

ان الثانية تطلق واحدة لان الشركة في الجزر

كما اذا كان لثالث طالق انما وقع في حق اوله لان العقد في حق اوله لا في حق الثاني

في حق الثاني

كانت واجبة لا فتق الكلام الثاني اذا كان
ناقصا ولذا كان كاملا فقد ذهب دليل الشرية
ولهذا قلنا ان الجملة الناقصة بشارك الاولي

يما يتم به الاولي بعينه حتى قلنا في قوله ان

دخلت الدار فانت طالق وطالق ان الثاني
يتعلق بذلك الشرط بعينه ولا يتغير الاستدلال

كانه اعاده وانما يصار اليه في قوله جاري زيد

في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد

في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد

في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد

وعمره مذكور ان المثلثة في محلي واحد لا

يقصود وقد سعار الوالو للمال بمعنى الجمع

ايضا لان المال جامع ذل في المال قال الله تعالى

حتى اذا جاءوها فاحت ابوا بها اي ابوا بها

مفتوحة وقالوا في قول الرجل لعنه اذ اتى

الثاوانت حرول المحرم انزل وانبت آمن

ان الاول للمال حتى لا يعتق العبد الا بالاداء

في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد

في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد
في قوله جاري زيد

باسم الحزب ما لم ينزل واما الفاء فانه لكون

والنعتيب ولهذا قلنا بمن قال لامرته ان

هذه الدار فانت طالق ان الشرط ان دخل

الثانية بعد الاول من غير تراخي وقد دخل

الفاء على العلة اذ كان ذلك محال ومفهوم

بمعنى التراخي يقال انك فقد اتاك الغوث بعد الب

ولهذا قلنا بمن قال لعبد ادا لي الفان

والدخول الفاء البعد

هذا هو الوجه في قوله
فان الفاء هي التي
تدل على التراخي
لان الفاء هي التي
تدل على التراخي
لان الفاء هي التي
تدل على التراخي



حرانه يعلق في الحار لان العتق دائم فاشبه المترجي

واما ثم فله عطف على سبيل التراخي ثم عند حنيفه

رضي الله عنه التراخي على وجه القطع كانه مستانف

حكما قولا بكمال التراخي وسد صاحبه التراخي

في الوجود دون الكلام بانه بمن قال لامرته بل

الدخول بها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان

دخل الدار قال ابو حنيفة رضي الله عنه الاول

لان الفاء هي التي
تدل على التراخي
لان الفاء هي التي
تدل على التراخي
لان الفاء هي التي
تدل على التراخي

ما بعد كانه سكت على الاول وقال ارحم الله

يقالون جملة وينزلن على الترتيب وقد سجد

لكن الواو قال الله ثم كان من الذين هموا

واعا بل موضوع لا يثبت ما بعد وللا

عاقبة تقول جاني زيد بل عمرو وقالوا جميعا

بمن قال لامرأته قبل الدخول بها ان دخلت

الدار فانت طالق واحدة لا بل ثنتين انه يقع

هذا هو الوجه في قوله لا يثبت ما بعد وللا

لا تكسر الهمزة في قوله واحدة لان الواو

الثبت اذا دخلت الدار خلافت العطف بالواو

ول عند ايجته صي الدعوى لانه لما كان لا يطار الا

واقامة الثاني مقامه كان من قضيته انصار

الشيء بالشرط بلا واسطة لكن بشرط ابطال الاول

وليس في وسعه ذلك وفي وسعه افراد الثاني

بالشرط ليقتل به بغير واسطة فيصير بمنزلة الجلف

بيمينين فيثبت ما في وسعه واما كمن فلا

ان شرط الاول ان يثبت انقضائه انفسا

فان قيل اذا قال الرجل لامرأته كلما دخلت بطلا

ان شرط الاول ان يثبت انقضائه انفسا

ان شرط الاول ان يثبت انقضائه انفسا

باعتبار العمل والوضوح وليس العمل كما في المجموعتين
التي تنقسمان إلى مجموعتين: الأولى هي التي لا
تحتوي على أي شيء من المجموعتين، والثانية هي التي
تحتوي على كل شيء من المجموعتين.

واما او فتدخل بين ابيهم او يعطون فتشاورون

احد المذکورین فان دخلت في الحجرة ففت

اے الشکر و ان دخلت فی الاستبراء، و لا تشا

اوجب التحجير ولهذا قلنا فيس قال هذا هو ابو عبد

انه كما كان انشاء بحتر الحبر اوجب التجبير على اتمار

انہ بیان حتی جعل البیان انشاء فزوجہ اظہاراً

من وجه وقد استعار هذه الكلمة للعموم فتو

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

اعز علق النخ بالاثبات حتى استخذه الثاني

وللاهم مستانف كالمزوجة بماية تقول لا اله

عایه لکن اجزیه بایه و حنین فانه نیفج

العقد لانه نفي فعل واثباته بعينه فلم يتسق الكلام

[illegible]

عوم الافراد في موضع النفي وعموم الاجتماع في
 موضع الالبسة ولهذا وحلف لا يكلم فلانا او
 فلانا بحيث اذا تكلم احدها ولو قال لا يكلم احدا
 لان الالبسة في موضع النفي وعموم الاجتماع في
 موضع الالبسة ولهذا وحلف لا يكلم فلانا او
 فلانا بحيث اذا تكلم احدها ولو قال لا يكلم احدا

الا فلانا او فلانا كان له ان يكلمها جميعا وقد
 جعل بمنع حتى في قوله والله لا ادخل هذه الدار
 او ادخل هذه حتى لو دخل لا حيرة في الا و في
 انقضى البين لانه تعذر العطف لاختلاف

الكلام

اول الكلام حظو تحريم فلذلك وجب الالبسة
 واما حق فللغاية ولهذا قال محمد رحمه الله في

الزيادة است بمن قال عين حر ان لم امر بتركه
 تصبح انه بحيث ان اقل قبل الغاية واستغير
 لا يجوز ان يعنى لام كي في قوله ان لم امر حتى تغد

حتى اذا اتاه فلم تغد لم بحيث لان كان لا
 ولا يتيان يصح سببا والغداة يصح جارا فحل

الكل من من في و الباء والغاية صالحة لان
 اول الكلام حظو تحريم فلذلك وجب الالبسة
 واما حق فللغاية ولهذا قال محمد رحمه الله في
 الزيادة است بمن قال عين حر ان لم امر بتركه
 تصبح انه بحيث ان اقل قبل الغاية واستغير
 لا يجوز ان يعنى لام كي في قوله ان لم امر حتى تغد
 حتى اذا اتاه فلم تغد لم بحيث لان كان لا
 ولا يتيان يصح سببا والغداة يصح جارا فحل

ایماریت و لا کول

من واحد كقولہ ان لم انكسني اتفدي عندك

تعلق البرهما لان مغلة لا يصلح جزاء، لغلة تحمل

على العطف حرف الفاء لان الغاية تجانس
او بمعنى ثم من

التعقيب ومن ذكر حروف البحر فابا رل
ای من باب حروف الی ۵

الصفاق ولذا قلنا في قوله ان اجزئي بقدم

ولا يلزم عما ذكرنا قوله
ان كنت تجسني بتبكي
نكذنا انك تكاذبه
اصبر حيث تظن
ظلا فالجدر وروحه مع
الناجيه لم يلقن بقبحها لان
اللسان جعل طينا عن القلب لعدم
اطلاق الاطلاع عما في القلب فلم يفتت اليه

عَلَى الْفَوْزِ وَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ طَقَالَ اللَّهُ بِعَالِي تَبَعَكَ

علي ان لا يشرك بالله شيئا وسعاز مني السلام

في المعاوضات المحضة لأن الاتفاق يوجب

الليوم ومن للتبعيض وهذا قال ابو حنيفة

رضی اللہ عنہ فممن قال اعترف من عبیدی من

عَنْهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَّقِيَهُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ خَلْفَ

من شاء لانه وصفه بصفة عامة فاسقط الخوص

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والا لانتفاء الغاية وفيه للفظ وينزق

يس حذفه وابثاته فتوله ان صمت الدهر

وانع علي لا ابد وفي الدهر علي ساعة وتنفار
للمقارنة في قوله انت طالق في دخولك الدار

ومن ذلك حرف الشرط وحرف ان معولان

في هذا الباب واذا يصلح للوقت والشرط

على السواء عند نحو بي الكوفة وهو قول الجعفي

كأنما انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت
بيني وبينها كالباب لا لا انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت

في انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت
بيني وبينها كالباب لا لا انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت

في انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت
بيني وبينها كالباب لا لا انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت

رضي الله عنه وعند البصر وهو قولها

مع للوقت ويجازي بها من غير سقوط الوقت

عنها مثلتي فانها للوقت لا يسقط عنها كما

والجارية بها لانها في موضع الاستفهام

وباذا غير لازم بل في حين الجواز ومن وما وكل

وكما تدخل في هذا الباب وفي كل معنى الشرط

ايضا في حيث ان الاسم الذي يتبعها يوصف

انها انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت
بيني وبينها كالباب لا لا انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت

في انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت
بيني وبينها كالباب لا لا انكسر في الظلم بيني وبينها فاذ انكسر وصارت

١٢٩

بمغل لا محالة ليتم الكلام ويحجب الالباب

على سبيل الافراد ومعني الافراد ان يعتبر
بمصر الزمة

كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره

تم من الكتاب بخط العبد الضعيف

البحيف الراجي الى رحمة الله

الرفيق ابو حسن بن قاضي هودن

غمامه المحرم الكرم بارح

سنة الف سنة الف وسعمائة

